

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الجزائرية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة مستغانم

كلية العلوم الاجتماعية

شعبة علم الاجتماع

تخصص: علم اجتماع حضري (مدن و تنمية)

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في علم الاجتماع

مذكرة الترقية في التنمية المحلية

وراسة حالة بلدية لحلاف 2012-2017

تحت إشراف الأستاذ: ✓

إعداد الطالبة: ✓

باشا حاج محمد

بلمهدي زهيرة



رئيسا
مناقشا

طيب إبراهيم
زهوني فايزة

لجنة المناقشة: ✓

السنة الجامعية 2017-2018

إهداء

قال الله تعالى " و قضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا "
و أنا بقلمي خصصت لهما ارفع مكانة و في طريقي (اسمي عنوان)
و على صفحتي (جلي ذكرى و مقام
إلى التي وجدت في هذا العالم فأوجدتني، عملتي و أرضعتني، (المرحومة الغالية أُمي)
و إلى (عز إنسان رباني و علمني و شقي من اجلي، أُمي حفظه الله لي
إلى إخوتي و أخواتي، إلى كل عائلة بلمهري كبيراً و صغيراً.
إلى جميع أساتذة كلية العلوم الاجتماعية بجامعة مستغانم
إلى الأستاذ المشرف باشا حاج محمد
إلى جميع زملاء و زميلات (الرب الدراسي)
إلى جميع مسؤولي و موظفي و موظفات مصالح بلدية لحلاف
إلى كل الأحبة و الأصدقاء و إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد
إلى كل هؤلاء (هري ثمرة جهري و عصارة فكري).

بلمهري زهيرة

شكر و عرفان

قال الله تعالى " فَاَوْفُوا بِي أَوفِيكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَفْسُدُوا "

فالحمد والشكر و الثناء كله للمولى العالی القدير علی تيسيره .

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف " باشا حاج محمدر "

الذي يرجع له الفضل الكبير بمساعدته لي في إجراء هذا البحث

كما نوجه تشكراتنا لكل أساتذة كلية العلوم الاجتماعية

و كذا جميع موظفي مصالح بلدية لحلاف علی توجيهاتهم و نخص بالذكر:

ح.حسین، م. بطاهر

م.شوايخ، م. بسعاوة

ط. بن عدوة ، ك.عبدالاقاوير

و ح. بن علي ، س. خللاوي

إلى كل هؤلاء فائق الشكر و التقدير و الاحترام

بلمهري زهيرة

الفقر

الفهرس

شكر و عرفان.

إهـداء.

مقدمة

02.....	الإشكالية.....	.1
02.....	الفرضيات.....	.2
03.....	دواعي إختيار الموضوع.....	.3
03.....	1.3 أسباب موضوعية.....	
03.....	2.3 أسباب ذاتية.....	
04.....	صعوبات البحث.....	.4
04.....	الإطار المفاهيمي.....	.5
04.....	1.5 الدور.....	
06.....	2.5 البلدية.....	
07.....	3.5 الإدارة.....	
07.....	4.5 مفهوم التنمية المحلية.....	
10.....	6. المقاربة المهجية.....	

الفصل الأول: الإطار النظري للبلدية في الجزائر.

13.....	تمهيد.....
14.....	المحور الأول: البلدية في النصوص القانونية و الإدارية.....
14.....	1. البلدية في الجزائر.....
14.....	1.1 تعريف البلدية و خصائصها.....
16.....	2.1 مراحل إنشاء البلدية.....
20.....	3.1 اختصاصات البلدية.....

27.....	2. المجالس الشعبية البلدية في الجزائر.....
27.....	1.2. تسيير المجلس الشعبي البلدي.....
29.....	2.2. صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي.....
33.....	المحور الثاني: مونوغرافيا بلدية لحلاف.....
33.....	1. بطاقة فنية عن بلدية لحلاف.....
33.....	1.1. أصل التسمية.....
33.....	2.1. تعريف البلدية تاريخيا.....
33.....	3.1. تعريف البلدية جغرافيا.....
37.....	2. تعريف البلدية كمؤسسة.....
37.....	1.2. الاسم الكامل و المختصر لبلدية لحلاف.....
37.....	2.2. الإطار القانوني للمؤسسة.....
37.....	3.2. عدد العمال.....
37.....	3. هيكل التنظيمي و الموارد البشرية.....
37.....	1.3. الهيكل التنظيمي.....
38.....	2.3. وظائف كل قسم من الأقسام الموجودة بالمؤسسة حسب الهيكل التنظيمي.....
42.....	خلاصة.....

الفصل الثاني: الدور التنموي لبلدية لحلاف.

44.....	تمهيد.....
45.....	المحور الأول: تجربة بلدية لحلاف في مجال التنمية المحلية.....
45.....	1. عصنة الإدارة.....
45.....	1.1. قطاع الصحة.....
46.....	2.1. قطاع التهيئة و التعمير.....
52.....	3.1. قطاع التعليم.....
54.....	4.1. قطاع السكن.....
56.....	5.1. قطاع النقل.....
56.....	6.1. قطاع الرياضة.....

58.....	المحور الثاني: تحليل مقابلات
58.....	1. تحليل مقابلات المجلس الشعبي البلدي
58.....	1.1. استجابة الولاية لمقترحات البلدية ضمن المخطط البلدي للتنمية
59.....	2.1. أولويات استجابة الولاية لمقترحات البلدية
61.....	3.1. طبيعة المشاريع المنجزة بالبلدية حسب الأولوية
63.....	2. تحليل مقابلات الخاصة بالمجتمع المدني
63.....	1.2. دور المجتمع المدني في البلدية
65.....	2.2. طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني و السكان
68.....	3.2. طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني و الإدارة
70.....	4.2. مشاكل يتطلع المجتمع المحلي إلى حلها
71.....	3. تحليل مقابلات الخاصة بالمواطنين
71.....	1.3. توفر الحي على مرافق و تجهيزات عمومية
72.....	2.3. وضعية النقل بالبلدية
73.....	3.3. هل توزيع المرافق العمومية متساوي؟
74.....	4.3. أهم المشاكل التي تعترض سبيل الحي
75.....	5.3. وجود يوم مخصص لاستقبال المواطنين
75.....	6.3. استجابة البلدية لاحتياجات المواطنين
77.....	المحور الثالث: الاستنتاجات
77.....	1. استنتاجات الفرضية الأولى
78.....	2. استنتاجات الفرضية الثانية
79.....	3. استنتاجات الفرضية الثالثة
82.....	خلاصة
84.....	خاتمة
85.....	قائمة المراجع

الفصل الأول

تمهيد:

تعتبر البلدية بمثابة الهيئة الأساسية للتنظيم الإداري للدولة كما أن الهدف من وجودها هو إشباع الحاجات العامة في المجتمع وتعمل على إدارة شؤون المواطنين المحليين على مستوى الإقليم في حدود اختصاصاتها التي حددها الدستور وفي عدة مجالات أهمها مجال التنمية المحلية التي تعتبر أساس التقدم و الرقي وبتالي تحسين حياة الأفراد وتحقيق مطالبهم و هذا ما سنحاول أن نعالجه في فصلنا هذا تحت عنوان الإطار النظري للبلدية في الجزائر و الذي قسمناه إلى محورين أساسيين و كل محور إلى مبحثين:

■ المحور الأول: البلدية في النصوص القانونية و الإدارية

- أ. المبحث الأول: البلدية في الجزائر.
- ب. المبحث الثاني: المجلس الشعبي البلدي في الجزائر.

■ المحور الثاني: منوغرافيا البلدية

- أ. المبحث الأول: بطاقة فنية حول البلدية.
- ب. المبحث الثاني: التعريف بالبلدية كمؤسسة.

المحور لأول : البلدية في النصوص القانونية و الإدارية

1. البلدية في الجزائر:

تحتل البلدية كهيئة إدارية لامركزية إقليمية مكانة حيوية هامة في البناء المؤسساتي الوطني الجزائري و هي الخلية الأساسية للجماعات المحلية نظرا للدور العام الذي تلعبه كموقع احتكاك بين الإدارة و المواطن .

1.1. تعريف البلدية وخصائصها:

اعتمد التنظيم الجزائري في تسيير الشؤون الإدارية على الإدارة المحلية المتمثلة في الولاية و البلدية و أولى اهتماما واسعا لقربها من المواطن ونظرا لأهميتها فقد أشار إليها المشرع الجزائري في كل الدساتير كما ميزها بمجموعة من الخصائص وأعطى لها عدة تعريفات.

1.1.1. تعريف البلدية:

النظام الجزائري: يعرفها على أنها وحدة أو هيئة إدارية لامركزية إقليمية محلية أو هي

الخلية التنظيمية الأساسية والقاعدية سياسيا، إداريا، و اجتماعيا، فالبلدية هي الجماعة الإقليمية

السياسية، الإدارية الاقتصادية و الاجتماعية، و هي الوحدة الأساسية في النظام السياسي

الجزائري و تتكفل بتسيير إقليم معين وتنظيم إدارة سكانه وفقا لأوضاع فنية متماثلة

ومطبقة على جميع البلديات⁽¹⁾

(1) عمار عوايدي: دروس في القانون الإداري، ط3، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص179.

كما يعرف القانون البلدي 1967 في المادة الأولى : البلدية بأنها الجماعة الإقليمية

السياسية و الإدارية و الاقتصادية و الثقافية و تحدث بموجب قانون، فالمرشح بين أن للبلدية أن تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في إقليمها خدمة لسكانها وتدعيما للجهود التنموية العامة في الدولة،⁽¹⁾ كما أن للبلدية إقليم واسم ومركز ويديرها مجلس منتخب هو المجلس الشعبي البلدي وهيئة تنفيذية.

البلدية هي الجماعة الإقليمية و الأساسية و تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي

(كما ورد في المادة 01 من القانون 90-08) أما المادة الثانية تعرف بأنها القاعدة الإقليمية

اللامركزية ومكان لممارسة المواطنة وتشكل إطار في تسيير الشؤون العمومية.⁽²⁾

2.1.1. خصائص البلدية:

تمتاز البلدية في الجزائر بمجموعة من المزايا الخاصة و المميزات الذاتية أهمها:

■ إن البلدية هي وحدة أو جماعة أو هيئة إدارية لامركزية إقليمية تتمتع

بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و هذا الخاصية ركزت عليها المادة

الأولى من قانون 10/11 بأن البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة

و تتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المالية المستقلة.

■ يعتبر نظام البلدية في الجزائر صورة اللامركزية الإدارية المطلقة بحيث أن جميع

أعضائها وجميع أعضاء هيئات و لجان تسييرها و إدارتها يتم اختيارهم بواسطة

(1) أحمد عميروش، الجماعات المحلية وديوان الوالي، رسالة ماجستير مقدمة لتقسيم علوم التنظيم بمعهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2001، ص05.

(2) قانون رقم 10/11 المؤرخ في 22 يونيو 2011 و المتعلق بالبلدية، ص05.

الانتخاب العام و المباشر و لا يوجد من بينهم أي عضو تم تعيينه أو تكليفه كما

أنها تعتمد أساسا على مواردها الذاتية في تلبية و تغطية النفقات و حاجيات

سكانها فنظام البلدية تجسيد لمبدأ ديمقراطية الإدارة العامة.

■ لقد حول المشرع الجزائري للبلدية اختصاصات و وظائف مختلفة و واسعة مقارنة

بنظام البلدي الفرنسي.

■ يعد نظام الوصاية السياسية و الإدارية على البلدية مركز وهذا لأن كل

الاختصاصات المقررة للبلدية و كافة الشروط و الإجراءات يجب أن تعمل في

نطاقها ووفقا لها و لا يجوز الخروج عنها و إلا اعتبرت أعمال و تصرفات البلدية

باطلة و غير مشروعة، لأن البلدية تعد وحدة سياسية و إدارية و اجتماعية

و اقتصادية و تعد لامركزية مطلقة في ظل مبدأ وحدة الدولة

الدستورية و السياسية.

2.1. مراحل إنشاء البلدية:

شهدت البلدية في الجزائر مرحلتين أساسيتين خلال تطورها و هما :

1.2.1. مرحلة الاستعمار:

أقام الاحتلال الفرنسي على مستوى المحلي هيئات إدارية عم 1844 عرفت بالمكاتب

العربية و ذلك بهدف تمويل الجيش الفرنسي و السيطرة على مقاومة الجماهير فقد كانت البلدية

مجرد أداة لخدمة الإدارة الفرنسية مدنيا و عسكريا حيث شهد التنظيم البلدي الجزائري أثناء هذه المرحلة وجود ثلاث أصناف من البلديات:

1.1.2.1. البلديات الأهلية:

كانت موجودة في الصحراء وبعض الأماكن النائية الصعبة في الشمال إلى غاية 1848 وقد تميزت إدارة هذه البلديات بالطابع العسكري إذ يتولى تسييرها رجال الجيش الفرنسي بمساعدة بعض الأعيان من الأهالي تم تعيينهم تحت تسميات متخلفة القائد - الأغا - شيخ العرب.⁽¹⁾

2.1.2.1. البلديات المختلطة:

كانت تغطي الجزء الأكبر من الإقليم الجزائري وجدت في المناطق التي تقل فيها تواجد الفرنسيين بالقسم الشمالي من الجزائر بحكم إنشاء هذه البلديات القانون الصادر في 08 فيفري 1937 و هي خليط من الوحدات الإدارية والقانونية و الانتقالية،⁽²⁾ كما تركز على هئتين أساسيتين هما:

■ المتصرف والذي يخضع للسلطة الرئاسية للحاكم أو الوالي العام من حيث التعيين و الترقية و التأديب.

■ اللجنة البلدية ويرأسها متصرف مع عضوية عدد من الأعضاء المنتخبين من طرف

الفرنسيين وبعض الأهالي الجزائريين الذين يتم تعيينهم من طرف السلطة الفرنسية

استنادا إلى التنظيم القبلي القائم على أساس مجموعة بشرية.

(1) محمد الصغير بعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية: الرغبة ، دارالعلوم للنشر و التوزيع ، 2004 ، ص 36.

(2) محمد العربي مسعودي، المؤسسات المركزية المحلية في الجزائر: الولاية و البلدية 1962/516، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006 ، ص 201.

3.1.2.1. البلديات ذات التصرف التام:

وجدت أساسا في مناطق التواجد الكثيف للفرنسيين أي المدن الكبرى و المناطق الساحلية كما خضعت في تنظيمها إلى القوانين التي تضعها السلطة الفرنسية من بينها القانون البلدي الفرنسي الصادر في 05 أفريل 1884 وأنشأ بالبلدية آنذاك هيئتين هما

■ المجلس البلدي و هو جهاز منتخب من طرف سكان البلدية وذلك حسب

التطورات السياسية التي عرفت الجزائر مؤثرة بذلك على الوضع الانتخابي

للجزائريين سواء كناخيين أو منتخيين بنسب محدودة وله صلاحيات متعددة.

■ العمدة: ينتخب المجلس البلدي من بين أعضائه و يهدف لقمع الجماهير و مقاومة

الثورة التحريرية 1954**2.2.1. مرحلة الاستقلال:**

بعد الهجرة الجماعية للإطارات الأوربية عقب الاستقلال تم تقليص عدد البلديات

لإمكانية إدارتها و تسييرها عن طريق تعيين مندوبيات خاصة والتي تشكلت أساسا من ممثلين عن قدماء المجاهدين و المناضلين بالحرب.

1.2.2.1. المرحلة الانتقالية 1962-1967:

تعتبر من أصعب المراحل التي مرت بها البلدية في الجزائر نظرا للفراغ الذي تركه الإدارة

الفرنسية وهذا ما جعل من السلطة إنشاء لجاف تتولى مهمة تسيير شؤون البلدية بقيادة رئيس

البلدية حيث أطلقت على هذه المرحلة مرحلة التجميع لأنو جمعت فيها البلديات لتسهيل تسييرها

ولمساعدة البلديات على القيام بمهامها و تم إنشاء لجان أخرى لتدعم البلديات في النشاط الاقتصادي والاجتماعي وهما لجنة التدخل الاقتصادية والاجتماعية **C.I.E.S**،⁽¹⁾ والمجلس البلدي للتنشيط الاقتصادي **C.C.A.S.S** وكان لدستور 1963 وميثاق طرابلس دور مهم في إبراز مكانة البلدية على المستوى الرسمي و الاعتراف بدورها المهم مما دفع بالسلطة آنذاك إلى ضرورة الإسراع في التفكير في إصدار قانون البلدية وذلك اعتبارا لعدة أسباب أهمها:

- شلل البلديات عن العمل بحكم الظروف الصعبة على المستوى المحلي.
- ضرورة البدء بإصلاح البلدية لأنها قريبة من المواطن.
- قانون 1967 يعتبر قانون 24/67 المؤرخ في 18 جانفي 1967⁽²⁾ أول قانون ينظم سير البلدية بعد الاستعمار فقد عاشت فترة من التوتر و القلق حيث تأثر هذا القانون بالنموذج الفرنسي و كما أنه تأثر بالنظام الاشتراكي وكذا اعتماد نظام الحزب الواحد و إعطاء الأولوية في مجال التسيير للعمال و الفلاحين، كان عدد البلديات سنة 1962 بـ 1500 بلدية و أصبح بعد الإصلاح 676 بلدية فقط و في 16ماي 1963 أي بمعدل سكاني قدره 18 ألف نسمة.⁽³⁾

(1) عمار بوضياف: الوجيز في قانون الإدارة، الجزائر: دار ربحانة [د.ت.ن]، ص136.

(2) القانون 1967/24 المؤرخ في 18 جانفي 1967 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 06.

(1) لخضر عبيد: التنظيم الإداري للجماعات المحلية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية [د.ت.ن]، ص11.

2.2.2.1. مرحلة قانون البلدية رقم 90/08 المؤرخ في 07 أبريل 1990:

خضع هذا القانون إلى أحكام و مبادئ جديدة أرساه دستور 1989 و على رأسها نظام الحزب الواحد و اعتماد نظام التعددية الحزبية و كما أنو لد يعد للعمال و الفلاحين في ظل هذه المرحلة أي أولوية في مجال التثشح كما كان من قبل بعد أن هجر النظام الاشتراكي⁽¹⁾.

3.2.2.1. مرحلة القانون الجديد 10/11

بالرغم من الايجابيات التي ميزت قانون 08/90 إلا أنه تسوده الكيثر من النقائص لذا جاء قانون يندرج ضمن إطار إصلاح الجماعات المحلية الأشمل و المتمثلة في إصلاح هياكل الدولة و إرساء دولة الحق و القانون.

ذلك من خلال مشاركة المواطنين في الشؤون المحلية لتحقيق الديمقراطية وكذا ترقية حقوق المرأة و توسيع حضها في تمثيل المجالس المنتخبة.

3.1. اختصاصات البلدية LES ATTRIBUTION:

يتأثر مدى اتساع الصلاحيات و الاختصاصات الموكلة للهيئات المحلية، وخاصة البلدية بالمعطيات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية السائدة بالدولة.

1.3.1. التهيئة و التنمية المحلية:

حيث تعد البلدية مخططها التنموي و تبادر و تشجع كل إجراء من شأنه تطوير الأنشطة الاقتصادية، كما تعد المخططات القصيرة و المتوسطة و الطويلة المدى و تصادق عليه و تسهر على

(2) عمار بوضياف: شرح قانون البلدية، جسر للنشر و التوزيع ط1، الجزائر 2012 ص44.

تنفيذه في إطار الصلاحيات المسندة لها، قانونا وبانسجام مع مخطط الولاية وأهداف مخططات التهيئة العمرانية، وتشارك كذلك في الإجراءات المتعلقة بالتهيئة العمرانية، وبهذه الصفة تعلن عن آرائها وقراراتها وفقا لأحكام التشريع والتنظيم المعمول بها، و على البلدية أن تبادر بكل إجراء من شأنه تطوير الأنشطة الاقتصادية التي تتماشى مع طاقاتها ومخططها التنموي كما تنفذ كل إجراء كفيل بتشجيع تدخل المتعاملين.

وتبادر البلدية بكل إجراء من شأنه التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة و مساعدتها لاسيما في مجالات الصحة و الشغل و السكن.⁽¹⁾

2.3.1. التعمير و الهياكل الأساسية و التجهيز:

يتعين على البلدية أن تزود بكل وسائل التعمير المنصوص عليها في القوانين و التنظيمات المعمول بها، وعليها أن تتحقق من احترام تخصيصات الأراضي وقواعد استعمالها كما تسهر على المراقبة الدائمة لمطابقة عمليات البناء للشروط المحددة في القوانين و التنظيمات المعمولة بها، وتشترط الموافقة القبلية للمجلس الشعبي البلدي على إنشاء أي مشروع على تراب البلدية يتضمن مخاطر من شأنها الإضرار بالبيئة ، وتحمل البلدية في إطار حماية التراث العمراني مسؤولية ما يأتي:

- المحافظة على المواقع الطبيعية و الآثار نظرا لقيمتها التاريخية و الجمالية.
- حماية الطابع الجمالي و المعماري و انتهاج أنماط سكنية متجانسة⁽²⁾.

(1) طبقا للمواد 85،86،87،88 من قانون البلدية.

(1) أنظر قانون رقم 90-29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة و التعمير.

وعلى المجلس الشعبي البلدي أثناء إقامة المشاريع المختلفة عبر التراب البلدية مراعاة حماية الأراضي الزراعية و المساحات الخضراء.

وتقوم البلدية بإعداد الأعمال المتعلقة بأشغال تهيئة الهياكل القاعدية و الأجهزة الخاصة بالشبكات التابعة لممتلكاتها و بكل العمليات الخاصة وبتسييرها وصيانتها.

كما يمكنها القيام أو المشاركة في إنشاء مساحات مخصصة لاحتضان النشاطات الإنتاجية أو المستودعات، و البلدية مسؤولة على إقامة الإشارات التي لا تعود صراحة إلى المؤسسات و الأجهزة الأخرى.⁽¹⁾

3.3.1. التعليم الأساسي و ما قبل المدرسي:

تختص البلدية بإنجاز مؤسسات التعليم الأساسي طبقا للمقاييس الوطنية و الخريطة

المدرسية و تقوم علاوة على ذلك بصيانة هذه المؤسسات مع مراعاة أحكام المادتين 148 و 184 من هذا القانون، و تتخذ البلدية كل إجراء من شأنه تشجيع النقل المدرسي و تبادر باتخاذ كل إجراء من شأنه أن يشجع التعليم ما قبل المدرسي و يعمل على ترقيته.⁽²⁾

4.3.1. الأجهزة الاجتماعية و الجماعية:

تتكفل البلدية بإنجاز مراكز صحية و قاعات للعلاج و صيانتها طبقا للمقاييس الوطنية

و تقدم البلدية في حدود إمكانياتها مساعدة و صيانة كل الأجهزة المكلفة بالشبيبة و الثقافة

(2) المواد 94-96 من قانون البلدية.

(3) طبقا للمواد من 97 الى 99 من قانون البلدية.

وكل المعطيات الخاصة بالعملية المزمع القيام بها.⁽¹⁾

6.3.1. حفظ الصحة و النظافة و المحيط:

تتكفل البلدية بحفظ الصحة و المحافظة على النظافة العمومية لاسيما في مجال ما يأتي:

- توزيع المياه الصالحة للشرب.
 - صرف ومعالجة المياه القذرة و النفايات الحضرية.
 - مكافحة التلوث و حماية البيئة.⁽²⁾
 - مكافحة ناقلات الأمراض المعدية.
 - نظافة الأغذية و الأماكن و المؤسسات التي تستقبل الجمهور.
 - تسهر على حماية التربة و الموارد المائية و تساهم في استعمالها الأمثل.⁽³⁾
 - تتكفل البلدية بإنشاء و توسيع و صيانة المساحة الخضراء و كل أثاث حضري،
- يهدف إلى تحسين إطار الحياة.

7.3.1. المصالح العمومية البلدية:

تحدث البلدية مصالح عمومية بلدية لتوفير الاحتياجات الجماعية لمواطنيها لاسيما في

المجالات التالية:

(1) أنظر المادة 106 من قانون البلدية.

(2) LAHCENE SERIAT : op.cit.p156

(3) أنظر المادة 108 من قانون البلدية.

- المياه الصالحة للشرب و التنظيف و المياه القذرة.
- القمامات المتريسة و غيـرها من الفضلات.
- الأسواق المغطاة و الأسواق و الأوزان و المكايل العمومية.
- التوقف مقابل دفع الرسم.
- النقل العمومي.
- المقابر و المصالح الجنائزية.

حيث يتغير عدد هذه المصالح و حجمها حسب كل بلدية و وسائلها و قدرتها و يمكن تسيير

هاته المصالح مباشرة أو في شكل استغلال مباشر أو يجعلها مؤسسة عمومية بلدية على شكل امتياز

يعطي لغيرها. (1)

8.3.1. النفقات:

- المساهمات المقررة في القوانين على أموال البلدية و إيراداتها
- نفقات أجور و تكاليف موظفي البلدية .
- نفقات صيانة الأموال المنقولة و العقارية
- نفقات صيانة طرق البلدية. (2)

(1) المادة 132 من قانون البلدية.

(1) انظر المادة 160 من قانون البلدية.

9.3.1. التنسيق الحضري:

يتولى تسيير مجلس التنسيق الحضري مجلس البلديات الذي يتشكل من مجموع رؤساء المجالس الشعبية البلدية المكونة لهذا التجمع ينتخب المجلس رئيسا من بين أعضائه ويصادق على نظامه الداخلي،⁽¹⁾ يختص مجلس التنسيق الحضري بالمسائل المشتركة بين البلديات و التجمع في ميادين التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية لاسيما:

- الأملاك و التجهيز المشتركة.
- التهئية و التعمير.
- الإنارة العمومية.
- نظافة المدين.
- مياه الشرب.
- شبكات صرف المياه.
- الطررق.
- النقل العمومي.

يتداول مجلس التنسيق الحضري في القضايا ذات المصلحة المشتركة و تخذ كل إجراء يراه

مفيدا للقيام بمهامه ، وتنظم البلديات التي تضم أكثر من 150.000 نسمة ماعدا الجزائر العاصمة إلى قطاعات حضرية.⁽²⁾

(2) المادة 178 إلى 180 من قانون البلدية.

(1) المادة 181 من قانون البلدية.

2. المجالس الشعبية البلدية في الجزائر:

1.1.2. تسيير المجلس الشعبي البلدي:

تسيير مختلف أعمال المجلس الشعبي البلدي من خلال عقد دورات تجري من خلالها

مداولات، كما تلعب اللجان المتخصصة دورا كبيرا في حسن سير أعمال المجلس.

1.1.2. المداولات:

يعقد المجلس الشعبي البلدي أربع دورات عادية في السنة بطلب من الوالي أو من ثلثي

الأعضاء أو من رئيسه وذلك عن طريق استدعاء يرسل إلى أعضاء المجلس الشعبي البلدي قبل

عشر أيام من موعد الاجتماع ولا يمكن لهذا الأخير أن يصبح إلا إذا حضر الأغلبية من الأعضاء،

وتشكل دورات المجلس الشعبي البلدي الفضاء الفعلي لمناقشة الشؤون المحلية ومعالجة المشكلات

العالقة لسكان البلدية .

2.1.2. المداولات:

يعتبر المجلس الشعبي البلدي الهيئة الرسمية المكلفة بالمداولات في البلدية، و الأصل في هذه

المداولات هو العلنية وهذا حتى يتمكن المواطنون من حضور جلسات المجلس، ومتابعة ومناقشة

أعمالها وهذا يهدف تطبيق وتجسيد مبدأ الرقابة الشعبية، التي لا يمكن أن تتم إلا بتمكين سكان

البلدية من متابعة ومراقبة منتخبهم وحثهم على القيام بواجباتهم و الوفاء بالتزامات تجاه المواطنين.

3.1.2. اللجان:

وذلك لإتاحة الفرصة الكافية لدراسة الأمور التفصيلية و مناقشتها بشكل جيد، أجاز القانون للمجلس الشعبي البلدي إنشاء لجان دائمة وأخرى مؤقتة لإيجاد متسع من الوقت لمعالجة المشكلات العالقة ومحاولة إيجاد حلول المجلس الشعبي البلدي أن يكون من بين أعضائه لجان دائمة أو مؤقتة قصد دراسته القضايا التي تهتم البلدية ، لاسيما في المجالات التالية:

- الاقتصاد والمالية.
- التهيئة العمرانية والتعمير.
- الشؤون الاجتماعية والثقافية.

تشكل اللجان بمداومات المجلس الشعبي البلدي و يجب أن تضمن تشكيلتها تمثيلا نسبيا يعكس مكونات السياسة للمجلس الشعبي البلدي. (1) أهم ما يمكن ملاحظته حول هذه اللجان هو أن القانون البلدي الجديد لسنة 1990 قد ألغى بعض اللجان المهمة التي نص عليها قانون (1967) وهي:

- لجنة الفلاحة والتنمية.
- لجنة التجهيز والأشغال.
- لجنة المراقبة.
- لجنة التخطيط. (2)

(1) المادة (24) من قانون البلدية رقم 90-08 لسنة 1990.

(2) المادة (94) من قانون البلدية رقم 67-24 لسنة 1967.

أما بالنسبة لرئاسة اللجان فيتم وفق اختيار المجلس الشعبي البلدي، وذلك وفق ما تنص عليها المادة (25) "يرأس اللجنة منتخب بلدي يعينه المجلس الشعبي البلدي و تعد اللجنة نظامها الداخلي و تصادق عليه".⁽¹⁾ المادة (26) "يمكن لرئيس اللجنة أن يستعين بأي شخص يستطيع يحكم اختصاص تقديم معلومات مفيدة لأشغال اللجنة".⁽²⁾

2.2. صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي:

تمثل صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي في نوعين الأول كمثل للبلدية و الثاني كمثل للدولة.

1.2.2. رئيس المجلس الشعبي البلدي كمثل للبلدية:

1.1.2.2. من الناحية القانونية:

يمثل البلدية في جميع أعمال الحياة المدنية وله حق التقاضي باسم البلدية، كذلك المحافظة وإدارة الأملاك و الحقوق التي تشكل ممتلكات البلدية.

2.1.2.2. من الناحية الإدارية:

- يمارس السلطة الرئاسية على مستخدمي البلدية
- يحافظ ويصون ممتلكات البلدية.
- يسلم رخص البناء.
- ينظم حركة المرور.

(2) المادة (25) من قانون البلدية رقم 90-08 لسنة 1990.

(3) المادة (26) من القانون السابق.

3.1.2.2. من الناحية المالية:

- الأمر بصرف الميزانية.
- يسير المداخيل و المصاريف.
- يعد الحساب الإداري.

4.1.2.2. من ناحية العلاقات مع المجلس:

- تحضير المداولة.
- تنفيذ المداولات.
- تقديم المناقصات، إمضاء الصفقات وأوامر الخدمة.
- نشر قرارات المجلس. إخضاع القرارات لرقابة الوصاية.

2.2.2. رئيس المجلس الشعبي البلدي ممثل الدولة:

1.2.2.2. ضابط الحالة المدنية:

- مسؤول عن تسيير مصالح الحالة المدنية.
- يشرف على مراسيم الزواج.
- السهر على تسجيل المواليد و الوفيات.

تفوض تحت مسؤوليته هذه المهام إلى ضابط أو عدة ضباط الحالة المدنية، أو المنتخبين

على أن يرسل قرار التفويض إلى الوالي و إلى النائب العام لدى المجلس الذي يمارس في هذا الميدان

رقابة سلمية.

2.2.2.2. الضبطية القضائية:

يتمتع رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته ضابط الشرطة القضائية تحت رقابة السلطة

القضائية قصد حماية أملاك البلدية و المواطنين و النظام العام.

3.2.2.2. الضبطية الإدارية:

- مسؤول على الأمن العمومي وأمن الممتلكات و الأشخاص.
- بإمكانه تسخير قوات الشرطة و الدرك الوطني .
- يسهر على صحة المواد الاستهلاكية المعروضة للبيع.
- يضمن ضبطية المقابر و الجنائز بدون تمييز في الدين والعقيدة.
- يسهر على احترام قواعد العمران.

4.2.2.2. الإسعافات:

- بإمكانه تحديد مخطط تنظيم الإسعافات.
- سلطة تسخير الأملاك و الأشخاص.
- يكلف بوضع الإجراءات الوقائية أو العملية اللازمة لضمان أمن الممتلكات و الأشخاص.

5.2.2.2. الانتخابات و الخدمة الوطنية:

- إحصاء الفئات المعنية بالخدمة الوطنية وإرسالها إلى الجهات المعنية.
- يضمن تحضير و متابعة مراجعة القوائم الانتخابية.

- المسير الرئيسي للقوائم الانتخابية.
- تحضير وسير الاقتراع.
- إحصاء السكان.⁽¹⁾

6.2.2.2. صلاحيات البلدية في الوسط الحضري:

يشكل المجلس الشعبي البلدي في إطار التعبير عن الديمقراطية محليا وتمثل قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية حيث تضع البلدية مخططها التنموي القصير و المتوسط و الطويل المدى وتصادق عليه وتسهر على تنفيذه في إطار الصلاحيات المسندة لهذا القانون وانسجام مع مخطط الولاية وأهداف مخططات التهيئة العمرانية.

(1) قانون البلدية 90-08، المواد من 58 إلى 83، ص 494-439.

المحور الثاني: مونوغرافيا بلدية لحلاف:

1. بطاقة فنية عن بلدية لحلاف:

1.1. أصل التسمية:

سميت لحلاف في بداية الأمر بـ: "التبجّة" بسبب كثرة أراضيها الفلاحية و أماكن رعي الماشية، و عند مرور الأمير عبد القادر بهذه المنطقة اختار التبينّة للإقامة بها للراحّة مع فرسانه أين كان يعلف أحصنته و من هنا سميّت بـ: "الأعلاف" "ALALAF" نسبة لعلف الماشية ثم "الأحلاف" و بمرور السنين تطور اسمها إلى "لحلاف" "LAHLEF" حاليا.

2.1. تعريف البلدية تاريخيا:

تم إنشاء بلدية لحلاف بقرار مؤرخ في 1899/04/29 تحت اسم "التوارس" وكانت تابعة للبلدية المختلطة "عمي موسى"، وفي شهر ماي 1957 تم إنشاء بلدية لحلاف وكانت تضم عرشين هما: "التوارس" و "أولاد أزمّر"، وعلى أثر التقسيم الإداري لسنة 1984 تم ضم عرش أولاد أزمّر إلى بلدية الوجبة التابعة إداريا إلى دائرة عمي موسى وبقي لبلدية لحلاف عرش واحد هو "التوارس" و مع بداية الثمانينات و عند الشروع في إنجاز المشروع الضخم المتمثل في سد "قرقار" تم ترحيل جميع سكان البلدية إلى موقعها الحالي المسمى أصلا بـ "سليم".

3.1 تعريف البلدية جغرافيا:

تقع بلدية لحلاف بإقليم دائرة وادي رهيو التابعة لولاية غليزان، تتركب بلدية لحلاف إضافة إلى المركز من عدة دواوير: المعامرية، الدعامشية، القرانية، الكرايش، السرارجة،

الخطاطفة، سليم ، الدوايمية ، العوايش و القرية الفلاحية رقم 01 غرب، و تعتبر بلدية لحلاف منطقة جبلية فلاحية.

1.3.1. المناخ:

يسود بلدية لحلاف مناخ قاري بارد وممطر شتاء و حار صيفا، كما تجدر بنا الإشارة إلى أن متوسط كمية الأمطار المتساقطة هي في حدود 300 مم خلال السنة.

2.3.1. الحدود:

- شمالا: بلدية الو لجة.
- جنوبا: بلدية أولاد يعيش.
- غربا: بلدية وادي رهيو.
- شرقا: بلدية عمي موسى.

3.3.1. المساحة:

تبلغ مساحة بلدية لحلاف : 8210 هكتار منها حوالي 7231 هكتار أراضي صالحة للزراعة.

4.3.1. السكان:

وفقا للإحصاء العام للسكن و السكان لسنة 1998 فإن العدد الإجمالي لسكان بلدية لحلاف بلغ 9.803 نسمة، بينما بلغ العدد في الإحصاء الأخير لسنة 2008 حوالي 10.196 نسمة، منها 1.558 نسمة موزعين على دواوير البلدية.

6.3.1. التعليم:

يوجد بلدية لحلاف سبعة (07) مدارس ابتدائية، منها خمسة (05) مدارس واقعة بمركز البلدية ومدرستين موجودتين بالمناطق الريفية (دوار القرآنية ودوار المعارفية)، كما انه تم إعادة ترميم معظم المدارس الابتدائية وتأثيثها كلياً، وجميع المؤسسات الموجودة بالمركز مربوطة بغاز المدينة ومتوفرة على التدفئة، و يبلغ عدد التلاميذ في هذه المدارس السبعة 1063 تلميذ، و يؤطرها 50 معلم، منها 43 معلم للغة العربية، و 07 معلمين للغة الفرنسية، وجميع التلاميذ مستفيدون من الإطعام.

كما تتوفر البلدية على ثانوية واحدة، تم افتتاحها في 2009/09/07 يدرس بها 379 تلميذ وتحتوي على 18 قسم و 04 مخابر و 40 أستاذ كما تحتوي على مكتبة للمطالعة و مدرج ومطعم ومركب رياضي، و تتوفر البلدية على متوسطتين: متوسطة "بوطبل الحاج" تم افتتاحها في 1993/09/03، والمتوسطة الجديدة التي تم افتتاحها في 2008/09/01 و بهما 586 تلميذ و 33 قسم و 08 مخابر و 56 أستاذ.

أما بخصوص النقل المدرسي فتتوفر البلدية على أربعة (04) حافلات م لنقل التلاميذ.

6.3.1. الصحة:

توجد بالبلدية قاعة علاج، يعمل بها طبيبان، كما توجد هناك عيادة متعددة الخدمات

طور الانجاز.

7.3.1. الثقافة:

تحتوي البلدية على مركز ثقافي مجهز ومكتبة مجهزة تحوي عدد معتبر من الكتب.

8.3.1. النقل:

يوجد على مستوى بلدية لحلاف عشرة من الناقلين الخواص يعملون على الخط الرابط بين بلدية لحلاف و دائرة وادي ارهيو وبلدية لحلاف و دائرة عمي موسى.

9.3.1. البريد والمواصلات:

يوجد ببلدية لحلاف وكالة بريدية داخل مركز وأخرى بدوار القرآينية مغلقة.

10.3.1. الفلاحة:

تعتبر بلدية لحلاف منطقة فلاحية بالدرجة الأولى تبلغ مساحة الأراضي الزراعية 7231 هكتار تستعمل خصيصا لزراعة (القمح والشعير).

11.3.1. الطرق:

يعبر بالبلدية الطريق الوطني رقم 90 الذي يربطها بمقر دائرة وادي رهيو على مسافة 9,200 كلم ويمر بها الطريق الولائي رقم 14 يبلغ طوله 3,900 كلم، أما الطرق البلدية تبلغ 34,200 كلم.

12.3.1. السياحة: تتوفر البلدية على مؤهلات سياحة كبيرة تتمثل خاصة في سد قرقار

الذي يقصده الناس من داخل وخارج الولاية بغرض الصيد والتزهر .

2. تعريف البلدية كمؤسسة:

1.1. الاسم الكامل والمختصر للمؤسسة:

بلدية لحلاف، الاسم المختصر: ب- ل.

رأس مال المؤسسة وطابع نشاطها: لا تملك بلدية لحلاف رأس مال كونها إدارة عمومية

تعتمد في تسيير مصالحها على إيجار مختلف ممتلكات و الإعانات الممنوحة من طرف وصاية والي

ولاية غليزان، بينما طابع نشاطها خدماتي إداري لأنها تمنح خدمات إدارية واجتماعية لكل

المواطنين.

2.2. الإطار القانوني للمؤسسة:

ليس للبلدية دفتر شروط تركز عليه لكن مكتب الصفقات العمومية يقوم بتحديد دفتر

الشروط للممولين بينما الإطار القانوني، فالبلدية تعتمد على المادة الأولى من القانون

رقم 10/11 المؤرخ في 20 رجب 1432 الموافق لـ: 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية.

3.2. عدد العمال:

عدد العمال و الموظفين الإجمالي: 104 موظف، منهم أربعة و ثمانون ذكور (84) وعشرون إناث

(20)، الدائمين منهم 46 عامل(ة) بينما المتعاقدين 58 موظف(ة)

3. الهيكل التنظيمي و الموارد البشرية:

1.3. الهيكل التنظيمي:

أنظر الشكل في الملاحق

2.3. وظائف كل قسم من الأقسام الموجودة في المؤسسة حسب الهيكل التنظيمي:

1.2.3. الأمانة العامة:

تعتبر الأمانة العامة عصب البلدية حيث يتولى الأمين العام للبلدية وتحت سلطة رئيس

المجلس الشعبي البلدية مايلي :

■ القيام بتنفيذ المداورات

■ ممارسة السلطة السلمية على موظفي البلدية

تضم الأمانة العامة ثلاث (03) مصالح رئيسية للبلدية و هي مصلحة التنظيم والشؤون

العامة، مصلحة الشؤون المالية و التنشيط والاقتصاد، و المصلحة التقنية و كل مصلحة تنقسم

إلى ثلاث مكاتب، و المكتب بدوره يتكون من فرعين:

1.1.2.3. مصلحة التنظيم والشؤون العامة:

تقوم هذه المصلحة بعدة وظائف من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف في

عدة قطاعات، وتنقسم الى:

أ. مكتب الشؤون العامة: يتكفل بمتابعة تنفيذ الأحكام النهائية سواء ضد أو لصالح البلدية.

ب. مكتب التنظيم العام: يتكفل بتحضير الوثائق الخاصة ببطاقة التعريف الوطنية وكذا رقابة

دينامكية للمواطنين من خلال الإقامة ، جواز السفر.

ج. مكتب التنشيط الاجتماعي والثقافي: و يتكون من فرعين:

- فرع التنشيط الاجتماعي: يقوم بإحصاء الفئات الاجتماعية، وكذلك إحصاء المستفيدين من المنحة التضامنية كما يقوم بالعمل و التنسيق مع الجهات المختصة في مجال الشغل.
- فرع النشاط الثقافي: بحيث يتكفل بتطوير مجالي الرياضة وكذا الثقافة ويندرج ذلك في التخطيط للتظاهرات الرياضية و الثقافية وتنظيم سيرورة المكتبات.
- د. مكتب الحالة المدنية وحركة السكان:
- فرع الحالة المدنية: يتمثل دوره في إعداد الوثائق الخاصة و تسجيل الأحكام المتعلقة بالحالة المدنية و التصريحات على الهامش.
- فرع السكان: و يقوم بتسجيل الناحيين الذين وصلوا السن القانوني 18 و كذلك شطب المواطنين الذين يطلبون التحويل إلى البلديات أخرى و المواطنين المكررين في القائم الانتخابية إضافة إلى شطب الوفيات عن طريق سجل البلدية.

3.1.2.3. مصلحة الشؤون المالية و التنشيط الاقتصادي:

- أ. مكتب الشؤون المالية: يضم هذا المكتب فرعين:
- فرع الميزانية و الحسابات: يقوم بجمع مختلف الموارد المالية و تقييمها و كذا تقييم الحساب الإداري و مقارنته مع حساب التسيير للقابض البلدي في الأوقات المحددة قانونيا.
- فرع المحاسبة الإيرادات و النفقات: يقوم بإعداد حوالات الدفع و التأكد من الاعتمادات الممنوحة لكل عملية على حدى.
- ب. مكتب النشاط الاقتصادي:
- فرع الممتلكات و التسيير: يتمثل دوره في متابعة إيرادات الممتلكات و كذا تحضير المزايدات

الخاصة بالامتلاكات.

■ فرع التحليل المالي و الصفقات و المناقصات: يقوم بتنظيم المناقصات و العقود و تنفيذها

كما يسهر على ضمان أمانة لجان فتح و تقييم العروض و كذلك الصفقات العمومية.

ج. مكتب المستخدمين و التكوين :

■ فرع تسيير مدة العمل: يقوم بتنفيذ العمليات المالية خاصة بالتسيير و تحرير الحوالات.

■ فرع التكوين و الرسكلة: يتمثل دوره في تكوين المستخدمين ، تجديد المعلومات ،

متابعة تكوين المتربصين .

3.1.2.3. المصلحة التقنية:

يتولى رئيس المصلحة تحت سلطة الأمين العام تنشيط المكاتب و الفروع التي يشرف

عليها بينها و تضم :

أ. مكتب الهندسة المعمارية للتعمير و البناء:

■ فرع الهندسة و التعمير: يقوم بمتابعة التجديد الحضري و قواعد التعمير و البناء.

■ فرع البناء: يختص بمتابعة وسائل التعمير و تنفيذها و جمع كل المعطيات المتعلقة بالتعمير

قصد ضبطها وفقا لتطوير القطاع.

ب. مكتب تجهيزات الأشغال و الشبكات المختلفة:

■ فرع التجهيز: يقوم باقتراح و تحديد احتياجات البلدية الخاصة بمختلف

التجهيزات العمومية.

■ فرع أشغال مختلف الشبكات: يقوم بمتابعة إعداد الاقتراحات فيما يخص صيانة و تصليح

مختلف الشبكات و المتمثلة في شبكة المياه الصالحة و شبكة الصرف الصحي.

ج. مكتب النظافة و البيئة:

■ فرع النظافة و الصحة : و يختص بمعالجة المياه و مراقبتها و يدخل ذلك في إطار التطهير

و نظافة المحيط و كذا مراقبة النظافة على مستوى تراب البلدية

■ فرع البيئة: و يهتم بشبكة الطرق حيث يقوم بتسليم رخص من اجل الحفر و إصلاح

القنوات الخاصة بصرف المياه القذرة الخاصة بالمياه الصالحة للشرب.

خلاصة:

من خلال تناولنا في هذا الفصل الإطار النظري للدراسة البلدية يمكن القول أن البلدية تشير الصلاحيات و استقلالية من خلال المهام التي تؤديها في ظل سيادة الدولة هذه الصلاحيات المكتسبة عن طريق تنازل السلطات المركزية عنها لفائدة البلديات كما يعتبر هذا التنازل الأسلوب الأنجع للامركزية للبلدية باعتبارها النواة الرئيسية للتنمية الشاملة وتطوير الخدمات والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فهي تعتمد أساسا على الجهد المشترك بين المواطنين والبلدية في كل العمليات وبالتالي فهي عملية تفاعلية تعاونية.

الفصل الثاني

تمهيد:

يعتبر البحث الميداني عبارة عن دراسة تكميلية للجانب النظري، لكي يكون هذا البحث ذو صبغة علمية في مجال علم الاجتماع و الربط بين ما هو نظري و ما هو تطبيقي للوصول إلى تحقيق صحة الفرضيات أو عدم صحتها و الوصول إلى النتائج العامة و كذلك إذا كانت البلدية تقوم بدور ايجابي في مجال التنمية المحلية و في هذا الفصل سنتطرق إلى ثلاث محاور:

- المحور الأول: تجربة بلدية لحلاف في مجال التنمية المحلية.
- المحور الثاني: تحليل المعطيات من خلال المقابلات.
- المحور الثالث: نتائج المعطيات في ضوء الفرضيات.

المحور الأول : تجربة بلدية لحلاف في مجال التنمية المحلية

1. عصرنة الإدارة:

إن المرفق العام المعصرن المبني بجدائة و عمادها وسائل تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال التقنية يمثل واجهة الإدارة بالنسبة للمواطن و كان هذا المسعى من أولى اهتمامات بلدية لحلاف حيث قامت بالمشاريع التالية :

الرقم	اسم العملة	السنة	تكلفة العملية
01	تهيئة مقر البلدية	2013	2 326 733,17
02	تأثيث و تجهيز مقر البلدية	2013	805 697,89
03	إنجاز مدخلين لفئة المعوقين	2014	600 000,00
04	تجهيز مصلحة الحالة المدنية	2015	910 000,00
05	تهيئة محلات مخصصة للعملية البيومترية	2015	6 500 000,00
06	اقتناء التجهيزات البيومترية	2016	7 200 000,00

جدول رقم 01: مشاريع البلدية في لأجل عصرنة الإدارة (2013-2016)

1.1. قطاع الصحة العمومية:

توجد بالبلدية قاعة علاج يعمل بها طبيبان و أخرى بدوار القرآينية و يتمثل تدخل البلدية في المجال الصحي في انجاز عيادة متعدد الخدمات لا تزال الأشغال بها و قد بلغت نسبة 40% و يظهر تدخل البلدية من خلال مصلحة الوقاية و التنظيم الصحي التي تهدف إلى تطبيق شروط النظافة و المحافظة على الصحة العمومية و مكافحة الأمراض المتنقلة عن طريق المياه

و الحيوان إضافة إلى القيام بالتحقيقات الوبائية كإجراء تحاليل للمياه الصالحة للشرب، و مراقبة المحلات التجارية و هذا تحت إشراف لجنة النظافة و التطهير.

2.1. قطاع التهيئة و التعمير:

يبرز تدخل البلدية في هذا المجال من خلال تسيير و تنظيم المحيط العمراني للبلدية و المحافظة على البيئة و ذلك بـ:

- تحديد المساحات المخصصة للبناء و محاربة البناء الفوضوي.
- تنظيم المجال الحضري للمدينة.
- ترميم الطرقات و انجاز الإنارة العمومية .
- إنجاز شبكة المياه الصالحة للشرب.

و يظهر هذا في عدة مجالات:

1.2.1. المياه الصالحة للشرب :

يتم تزويد سكان البلدية من منطقة شبيرة التي تبعد بحوالي 14 كلم عن طريق الأنابيب مدعمة بمضختين مرورا بدوار المعارفية أين يوجد الخزان الرئيسي على بعد 06 كلم عن البلدية، و يتمثل تدخل البلدية في مجال التزود بالمياه الصالحة للشرب بتحديد شبكة توزيع المياه الصالحة للشرب لمختلف إحياء بلدية حلاف و دواويرها و من أهم هاته المشاريع كما هي مبينة في الجدول:

تكلفة العملية	العملية تجديد شبكة المياه الصالحة للشرب
7 990 000,00	بحي 01 نوفمبر 1954
5 320 000,00	بحي 20 أوت 1955
1 000 000,00	بحي 08 فيفري 1989
1 829 000,00	بدوار الدعامشيية
7 877 000,00	بدوار القرانيية
7 900 000,00	بدوار المعامريية

جدول رقم 02: مشاريع البلدية في لتجديد شبكة المياه الصالحة للشرب (2013-2016)

2.2.1. الصرف الصحي:

تم تجديد قنوات الصرف الصحي لمختلف أحياء البلدية كما مست العملية الدواوير

المحاذية للبلدية و الجدول التالي يوضح المشاريع المنجزة في هذا المجال:

المبلغ	تجديد شبكة صرف المياه القذرة و شبكة الصرف الصحي
7 705 000,00	بحي 08 فيفري 1989
800 000,00	بحي 16 أفريل
7 985 000,00	بحي 13 مارس 1962
7 820 000,00	بحي 08 ماي 1945
800 000,00	دوار الدعامشيية
3 510 000,00	دراسة شبكات المياه القذرة بالدواوير وتوصيلها لمحطة المعالجة
900 000,00	حي 20 سكن

جدول رقم 03: مشاريع البلدية في لأجل تجديد قنوات الصرف الصحي (2013-2016)

3.2.1. الأشغال العمومية:

لقد أولت بلدية لحلاف اهتمام كبير في هذا الجانب حيث قامت بتهيئة الحضرية

لمختلف طرقات و الأحياء بالإضافة إلى الطرقات التي تربط البلدية بالدواوير و من أهم هذه المشاريع :

المبلغ	عنوان العملية
11 000 000,00	التهيئة الحضرية بحجي 17 أكتوبر
32 845 050,00	التحسن الحضري-الطرق و التهيئة الحضرية بحجي 05 جويلية 1962
11 700 000,00	تهيئة الطريق الرابط بين الطريق الوطني رقم 90 ودوار الدعامشية على مسافة 2 كلم
13 360 000,00	تهيئة الطريق الرابط بين تجمع المعارفية و دوار المعارفية على مسافة 2 كلم
43 360 000,00	التلبس بالزفت الطريق الرابط بين الطريق الوطني 90 و دوار المعامرة على مسافة 2 كلم
23 660 000,00	إعادة الاعتبار للطريق الرابط بين الطريق الولائي 14 بدوار القرآينية و دوار الكرايش على مسافة 5 كلم
24 360 000,00	إعادة الاعتبار للطريق الرابط بين الطريق الوطني رقم 90 و دوار الدوايمية على مسافة 2.2 كلم
20 000 000,00	التهيئة الحضرية لمختلف أحياء لحلاف مركز
19 000 000,00	التهيئة الحضرية بحجي 20 أوت 1955
28 989 782,42	التهيئة الحضرية لمختلف أحياء لحلاف مركز الشطر الثاني
27 949 947,12	التهيئة الحضرية لمختلف أحياء لحلاف مركز الشطر الثالث
7 835 000,00	التهيئة الحضرية بمركز لحلاف
25 000 000,00	تهيئة الطرقات الحضرية بحجي 18 فيفري 1989 و حي 05 جويلية 1962
600 000,00	التلبس بالخرزانة المزفتة للطريق الرابط بين الطريق الولائي 90 و

	الطريق الولائي و دوار سليم على مسافة 1.2 كلم
14 200 000,00	التهيئة الحضرية بجي 16 أفريل
6 106 664,82	تلبس بالخرزانة المزفتة للطريق الوطني رقم 90 و دوار الدعامشية على مسافة 1 كلم

جدول رقم 04: مشاريع البلدية لتهيئة الطرقات (2013-2017)



صورة رقم 01: مشاريع البلدية لتهيئة الطرقات

4.2.1. فرع التهيئة و التعمير:

خصصت البلدية مبلغ مالي معتبر لأجل التحسين الحضري للمدينة و يظهر ذلك من

خلال عدة مشاريع موضحة في الجدول الموالي:

الرقم	اسم العملية	تكلفة العملية
01	التحسين الحضري تلبيس الأرصفة لحلاف مركز	11 000 000,00
02	التحسين الحضري تلبيس الأرصفة 08 ماي 1945	32 845 050,00
03	تدعيم الإنارة العمومية بلحلاف مركز	8 000 000,00
04	دراسة و إنجاز دار الحضانة ببلدية لحلاف	15 000 000,00
05	بناء جدار إسناد بحج سيكولاج شطر أول	43 360 000,00
06	اقتناء و تركيب إشارات المرور و التوجيه	23 660 000,00
07	الإسناد بالمطارييس لحماية المتوسطة القديمة و ساحة اللعب الجوارية	24 360 000,00
08	الإسناد بالمطارييس بحج 05 جويلية 1962	20 000 000,00
09	اقتناء و وضع لوحات تسمية الشوارع و الأماكن و المباني العمومية	19 000 000,00
10	تهيئة السوق الأسبوعي	28 989 782,42
11	اقتناء محلات جاهزة	27 949 947,12
12	إنجاز أربعة محلات تجارية	7 835 000,00

جدول رقم 05: مشاريع البلدية في فرع التهيئة و التعمير (2013-2016)



صورة رقم 03



صورة رقم 02



صورة رقم 04

الصور رقم : 02، 03 و 04 عينة من مشاريع التحسين الحضري

5.2.1. فرع النظافة و النقاوة العمومية :

خصصت بلدية حلاف حلاف مالي معتبر من أجل عدة عمليات تنموية لضمان محيط

نظيف و ملائم للعيش و يبرز تدخل البلدية في هذا المجال من خلال:

- تخصيص عمال نظافة لتسيير وتيرة المهام المرجوة.
- القيام بعمليات تنظيف تطوعية من طرف سكان الأحياء.
- تنصيب خلية مكلفة بمتابعة عملية تنظيف الشوارع.

إضافة إلى متابعة عملية نظافة الأحياء و الشوارع تطبيقا لتعاليم وزارة لا سيما التعليم إضافة إلى متابعة عملية نظافة الأحياء و الشوارع تطبيقا لتعاليم وزارة لا سيما التعليم رقم 08-17 المؤرخة في 2017/09/05 حيث قامت بلدية حلاف بتنفيذ التعليم بتخصيص 05 أماكن لرمي النفايات و تجميعها و تحويلها إلى المفرغة العمومية.

و قد جمعت مختلف المشاريع المخصصة لهذا المجال في الجدول الموالي:

الرقم	اسم العملية	تكلفة العملية
01	شاحنة لجمع و تكديس النفايات المتزلية من نوع	8 500 000,00
02	اقتناء حاويات لجمع النفايات	300 000,00
03	اقتناء آلة التضييب الحراري	700 000,00

جدول رقم 06: مشاريع البلدية المخصصة لفرع النظافة و النقاوة العمومية (2015-2016)

3.1. قطاع التعليم:

تدخل البلدية في هذا القطاع ينحصر في التعليم الابتدائي فقط أما التعليم الأساسي و الثانوي فهو من صلاحيات وزارة التربية و يبرز دور البلدية في هذا المجال فيما يلي:

■ صيانة و ترميم المدارس

■ تطهير و تسيير المنشآت التعليمية

أما فيما يخص النقل المدرسي فجميع التلاميذ مستفيدون منه حيث يوجد 04 حافلات مخصصة للنقل المدرسي، ويستفيد 171 تلميذ من الطور الابتدائي من النقل المدرسي و 117 تلميذ من باقي الأطوار يتم نقلهم يوميا من الدواوير إلى المؤسسات التربوية .

و تسهر البلدية على توفير ظروف ملائمة للتلاميذ و مرافق تعليمية مجهزة و يظهر ذلك

من خلال المشاريع المبينة في الجدول الموالي:

الرقم	اسم العملية	تكلفة العملية
01	انجاز أشغال التدفئة المركزية للمدرسة الابتدائية القرآينية	3 311 919,00
02	انجاز أشغال التدفئة المركزية للمدرسة الابتدائية دوار المعارفية	2 782 637,91
03	انجاز التدفئة بالغاز الطبيعي بمدرسة النور	1 715 405,84
04	انجاز التدفئة بالغاز الطبيعي بمدرسة عرابي عبد القادر	1 951 207,45
05	انجاز التدفئة بالغاز الطبيعي بمدرسة سليم	3 000 000,00

جدول رقم 07: مشاريع البلدية المخصصة لقطاع التعليم (2015)

و هناك مشاريع أخرى لا تزال قيد الانجاز موضحة في الجدول التالي:

الرقم	اسم العملية	تكلفة العملية	نسبة الانجاز
01	تهيئة ساحة مدرسة عرابي عبد القادر	50%	5 081 005,80
02	تهيئة ساحة مدرسة 01 نوفمبر	70%	4 371 120,00
03	ترميم الإدارة بمدرسة النور	40%	2 592 088,20

جدول رقم 08: مشاريع قيد الانجاز مخصصة لقطاع التعليم (2017)



صورة رقم 05: مشاريع قيد الانجاز مخصصة لقطاع التعليم

4.1. قطاع السكن :

1.4.1. السكنات الاجتماعية:

فرغم الطلبات الكثيرة لسكن الاجتماعي حيث بلغت حوالي 800 طلب إلا أن بلدية

حلاف إستفادت من نسبة سكنية قليلة جدا تقدر بـ :

- حصة 30 مسكن عمومي إيجاري تم توزيعها سنة 2013
- حصة 40 مسكن عمومي إيجاري تم توزيعها سنة 2015
- حصة 140 مسكن عمومي إيجاري، 70 مسكن انتهت الأشغال به و لم يتم توزيعها بعد ، و لا تزال حصة 70 مسكن أخرى قيد الإنجاز.



صورة رقم 07: سكنات اجتماعية قيد الانجاز



صورة رقم 06: سكنات اجتماعية منجزة

2.4.1. السكنات الريفية:

استفادت بلدية لخالاف سنة 2013 على 160 سكن ريفي تم توزيعها على مختلف دواوير

البلدية و استفادت مؤخرا من 30 سكن برنامج سنة 2016 وزعت على عشرة دواوير البلدية .

فبعد التحقيق الميداني من طرف لجنة الدائرة تقوم البلدية بدورها في تصنيف ملفات

السكن الاجتماعي حسب سلم خاص يعطي الأولوية للطالين ذوي الدخل الضعيف و الذين

يعيشون في ظروف عسيرة و قاسية و جد متدهورة.

تعتبر القوائم المحددة من طرف لجنة البلدية مؤقتة و يتم نشرها لمدة 08 أيام ليتمكن

المواطنون الذين يرون إجحافا في حقهم من تقديم طعون لدى اللجنة الولائية و على لجنة الطعن

التي يرأسها رئيس المجلس الولائي إن تقرر في أجل لا يتعدى 15 يوما و يقتصر دور

البلدية في هذا المجال على ما يلي:

■ تقديم رخصة البناء.

■ تقديم رخصة التجزئة الترابية.

كذلك تقوم البلدية بالمداولة و الموافقة على قائمة المستفيدين من السكنات و التي تؤثر من طرف الوالي .

5.1. قطاع النقل:

يوجد على مستوى بلدية لحلاف 08 ناقلين خواص يعملون على الخط الرابط بين لحلاف و دائرة وادي رهيو حيث يمر بالبلدية الطريق الوطني رقم 91 على مسافة 9,2 كلم و طرق ولائية أخرى.

توجد بلحلاف سيارات الأجرة تعمل على خطين (لحلاف - وادي رهيو و لحلاف - عمي موسى) و يبلغ عددها 09 سيارات لها 03 أماكن للتوقف، الأول في المدخل الشمالي للبلدية نحو بلدية وادي رهيو و الثاني في وسط البلدية و الأخير في الجهة الشرقية للبلدية نحو بلدية عمي موسى .

أما بخصوص طلبات خطوط النقل حيث بناء على الطلبات المتعددة للمواطنين تقدمت مصالح البلدية بطلب إلى مديرية النقل لإضافة خطوط جديدة.

6.1. قطاع الرياضة:

يوجد بالبلدية ملعب بلدي لكرة القدم و ملعبين جواريين احدهما مجهز بالعشب الاصطناعي كما يوجد بها مسبح شبه أولمبي، و ساحتين للعب إحدهما بدوار القرآينية. في حين تم مؤخرا اقتراح قاعة متعددة الرياضات بجانب الملعب البلدي ، التي لا تزال في طور الدراسة من طرف مديرية الشبيبة و الرياضة لولاية غليزان.



صورة رقم 09: ملعب جوّاري



صورة 08: ملعب شبه أولمبي

المحور الثاني : تحليل مقابلات الدراسة

1. تحليل المقابلات الخاصة بالمجلس الشعبي البلدي

1.1. استجابة الولاية لمقترحات البلدية ضمن المخطط البلدي للتنمية:

يعتبر المخطط البلدي للتنمية (P.C.D) احد الاختصاصات المباشرة للبلدية من حيث

الاختيار، ملائمة المشاريع المقترحة و موقعها و أثرها المباشر على الولاية. حيث يحول تسيير

برنامج المخطط البلدي للتنمية لرئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته الأمر بالصرف وهذا طبعا بعد

موافقة الوالي ويشمل جميع القطاعات أو أهم المشاريع المراد القيام بها في ظل متطلبات المواطنين

في البلدية لتحقيق تنمية محلية تخدم المصالح العامة.

فمن خلال البحث الميداني الذي قمنا به، ومن خلال المقابلة التي قمنا بها مع بعض من

أعضاء المجلس الشعبي البلدي لبلدية لحلاف، فإنهم يرون أن المخطط البلدي للتنمية هو عبارة عن

اقتراح مشاريع التنمية المحلية في شكل بطاقة تقنية وإرسالها إلى مصالح الولاية المتمثلة في مديرية

البرمجة ومتابعة الميزانية قصد تسجيلها ودراستها ومن ثمة انتظار الرد، فالولاية هي السلطة الوصية

لمخطط التنمية المحلية للبلدية.

إذ يرى كل من رئيس المجلس الشعبي البلدي وأعضاؤه المتمثلون في رئيس لجنة الشؤون

الاجتماعية و الثقافية والرياضية ورئيس لجنة الاقتصاد والاستثمار و المالية وكذا أحد أعضاء المجلس

الشعبي البلدي وحسب تصريحاتهم أن مشاركتهم في إعداد المخطط البلدي للتنمية (P.C.D)

نسبية و غير كافية بالرغم من أهميته الكبيرة في البلدية، حيث يعتبر الأداة المفضلة لإحداث التنمية

المحلية بها وهذا راجع إلى العجز المالي الذي تعانيه البلدية باعتبار المداخيل بها شبه منعدمة لا تغطي أقل شيء بها.

2.1. أولويات استجابة الولاية لمقترحات البلدية:

يحتاج المجلس الشعبي البلدي من أجل برنامج مخطط التنمية المحلية إلى موارد بشرية و

موارد مالية، حتى يتمكن من القيام بأعماله إذ يشكل المال عصب التنمية المحلية لاسيما على

المستوى المحلي للبلدية، فقد نجد بلدية حلاف تعاني من عجز مالي و قلة المداخيل مما جعلها

تعتمد على الولاية في تمويل مشاريعها المقترحة ضمن المخطط البلدي للتنمية في شكل بطاقة تقنية

لأهم مشاريع و متطلبات المواطنين لهاته المشاريع و ترسل إلى مديرية البرمجة و متابعة الميزانية قصد

تسجيلها و دراستها لكن تبقى الاستجابة نسبية ليس كل ما يقترح في المخطط يستجاب من

طرف الولاية.

ففي وجهة نظر رئيس لجنة الاستثمار و المالية و كذا رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية

و الثقافية و الرياضة و السياحة أن الولاية لا تستجيب إلا لبعض اقتراحات المجلس الشعبي البلدي

في مخطط التنمية المحلية إذ أنها تستجيب للمشاريع التي لها أولوية لحياة السكان و المتمثلة

أساسا في التهيئة الحضرية من تحسين حضري و تجديد قنوات المياه الصالحة للشرب و قنوات

الصرف الصحي، شبكة الطرقات و الأحياء و فك العزلة، حيث حظيت بلدية حلاف بحصة

الأسد من ميزانية الولاية في قطاع الخدمات العمومية من أشغال عمومية خاصة في مجالي الري

و الصحة خلال السنوات الأخيرة فبعض المشاريع تم إنجازها و بعضها لا تزال قيد الإنجاز.

إلا انه يبقى سكان البلدية بحاجة إلى بعض المشاريع أهمها إعادة بناء و تجهيز الملعب البلدي التي لا تزال البلدية تلح عليها لكن دون استجابة من السلطات الولائية. فنجد الولاية أعطت القليل من الاهتمام لقطاع الرياضة في البلدية الذي يبقى بعيدا عن تطلعات السكان و ما يطمحون إليه خاصة شريحة الشباب و من يهتمون بالرياضة.

و يرى عضو آخر بالمجلس الشعبي البلدي أن مداخل بلدية لحلاف ضئيلة و تتمثل أساسا في إيجار السوق الأسبوعي، المحلات المهنية و الحرفية و التجارية و بعض حقوق البناء و الأفراح، إذ أن هذه المداخل لا تغطي نفقات الكهرباء و الماء مما يجعل البلدية تعتمد على إعانة الولاية فيما يخص المشاريع، كما يرى أن الولاية لا تستجيب إلا للبعض من هذه المشاريع أو بالأحرى اقتراحات المجلس الشعبي البلدي بعد النظر في قانونية مقترحاته في المشاريع التي تلح عليها البلدية و تعطيتها الأولوية من بين الاحتياجات .

أما عن رئيس البلدية فيرى أن الولاية تستجيب لنصف المقترحات المقدمة لها وأن البلدية أعطت الأولوية في مشاريعها للتهيئة الحضرية و بالفعل الولاية استجابت لهاته المقترحات فقد سجلت البلدية خلال العهدة الممتدة من 2012 إلى 2017 قفزة نوعية في قطاع الأشغال العمومية و قطاع الري فيما تبقى بعض مشاريع الخدمات العمومية التي حظيت هي الأخرى باهتمام الولاية لكن ليس حسب ما تطمح إليه البلدية و تبقى استجابة الولاية نسبية من حيث التمويل.

3.1. طبيعة المشاريع المنجزة بالبلدية حسب الأولوية:

حققت بلدية لحلاف خطوة هامة في مجال التنمية المحلية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين الذين عانوا من تدهور عدة مرافق تجهيزات عمومية، من خلال تجسيد العديد من المشاريع في مختلف القطاعات حيث سعى المجلس الشعبي البلدي منذ تنصيبه في ديسمبر 2012 إلى إعطاء الأولوية للانفعالات التي ظلت مطروحة منذ سنوات وإخراج المنطقة من العزلة وإعادة الحياة للكثير من الأحياء في حين تبقى مشاكل أخرى عالقة إلى حد الآن.

فقد نجد مشاريع التهيئة الحضرية في مقدمة الإنجازات حيث ذكر لنا رئيس بلدية لحلاف أن البلدية استفادت في إطار مخططات البلدية للتنمية و التهيئة الحضرية من التهيئة في مختلف الجوانب طرق الأحياء بلحلاف من غلاف مالي قدره: 108.674.000,00 دج وعمليتين خلال سنة 2016 خاصة بتحسين الحضري (تلبس الأرصفة) بمبلغ 22.565.000,00 دج ومشروع الخرسانة المزفتة بالطريق الرابط بين لحلاف مركز ودوار المعامرية ودوار القرابينية على مسافة 04 كلم بمبلغ: 40.000.000,00 دج وكذا تجديد الإنارة العمومية بمختلف أحياء البلدية .

أما فيما يخص مختلف الشبكات الماء و الصرف الصحي فقد سجلت بلدية لحلاف قفزة نوعية فقد ذكر لنا رئيس لجنة الاستثمار و المالية أنه تم تجديد و إيصال 95% من سكان البلدية وكذا الدواوير التابعة لها بشبكة الصرف الصحي و شبكة المياه الصالحة للشرب فيما تبقى نسبة قليلة لم يتم إيصالها بسبب عدم انتهاء بعض المشاريع من جهة و من جهة أخرى استيلاء بعض

المواطنين على أرض ملك للدولة التي كانت شطرا من مشروع تجديد شبكات الصرف الصحي و المياه الصالحة للشرب .

كما تم تحسين الخدمة العمومية من خلال تهيئة مقر البلدية وتجهيزه وإنجاز مصلحة الحالة المدنية بما فيها المصلحة البيومترية وتجهيزها لتخفيف على المواطنين عبئ استخراج وثائقهم من جهة أخرى تدعم قطاع الصحة بعيادة متعددة الخدمات وهي الآن في طور الإنجاز و العديد من وسائل نظافة المحيط بالإضافة إلى قطاع التعليم الذي حضي هو الآخر بالاهتمام من حيث المرافق التي تجسدت في المرحلة الابتدائية وانعكست بالإيجاب على نسب النجاح المحققة خلال السنة الجارية، حيث تحسنت ظروف تدرس التلاميذ بعد استدراك التأخر الكبير فيما يخص المدارس التي كانت في وضعية جد متدهورة، حيث تم في الفترة الممتدة بين 2013 و 2017 بترميم 07 مدارس ابتدائية 05 منها متواجدة في مركز البلدية و 02 خارج المركز بالدواوير وتجهيزها بوسائل حديثة كالانترنت و الهاتف، التدفئة المركزية في انتظار التكفل ببعض النقائص التي لا تزال مطروحة و التي يعمل المجلس على حلها، أما عن قطاع السكن فقد تم إنجاز 70 مسكن اجتماعي وتم توزيعها سنة 2016 فيما بقي 140 مسكن آخر في طور الانجاز.

كما تدعم قطاع الرياضة والترفيه بمجموعة من الهياكل منها فتح مسبح شبه أولمبي وهو مشروع ولائي وتم إعادة بعث نشاط المركز الثقافي البلدي كما تم إنجاز 04 ملاعب جوارية، واحد منها مجهز بالعشب الاصطناعي بلخلاف مركز و الثلاثة الأخرى موزعة في كل من حي 01 نوفمبر و دوار القرآنية و حي 11 ديسمبر 1960 وأصبحت البلدية تتوفر على

عدد من الهياكل وإن كانت قليلة إلا أنها تعتبر متنفسا لشباب حسب رئيس لجنة... و الذي أشار إلى تنمية الأحياء من خلال إنجاز 04 مساحات خضراء منها 02 مخصصة للعب الأطفال وساحة عمومية بمركز البلدية .

2. تحليل المقابلات الخاصة بالمجتمع المدني

1.2. دور المجتمع المدني في البلدية:

يرى الدكتور فاروق زكي "بأن التنمية المحلية تركز على عمليات التي توحد الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين هما مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم كذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة ومساعدة الذاتية المتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية". (1) ومن هذا المنطلق نجد أن المجتمع المدني هو أحد عناصر المجتمع التي بإمكانها بذل الجهد من أجل تحقيق تنمية محلية تخدم الدولة و المواطن ونخص بالذكر لجنة الحي التي تعتبر همزة وصل بين المواطن و الإدارة وعلى هذا الأساس نشأت لخدمة الحي وسكانه من خلال أهداف مشتركة تربط بين لجنة الحي و السكان وعلاقات صداقة وزمالة وجيرة، كما لها مهام مناسبة إليها متمثلة في ترقية الحي بتنظيم وتوعية السكان ، التكفل بانشغالهم وتقديم الاقتراحات و التعاون على تنفيذها بالإضافة إلى تنظيم الحي من خلال المحافظة على نظافته حسب تصريح الكاتب العام للجنة الحي: "نقوموا

(1) - منال طلعت محمود، التنمية والمجتمع، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2001، ص48

بالمحافظة على الحي ، نقدمو أعمال تطوعية نظفوا المسجد، نقومو بمهمة تشجير للمقبرة ونظفوها خاصة عند دخول فصل الصيف نظفوا حواف طريق تاع الحي إنقطاع الكهرباء أو المياه الصالحة لشرب نقوموا بتعاون مع سكان الحي ونبهوا البلدية للاتصال بمصلحة الجزائرية للمياه أو سونلغاز لإصلاح العطب " (مقابلة رقم 01)

فهذه اللجنة من شأنها المحافظة على المحيط والبيئة الخارجية و الممتلكات العامة بالإضافة إلى التدخل لحل الصراعات بين الجيران لا سيما إذا تعلق الأمر بمصالح الحي إذ تتدخل لجنة الحي لمعرفة المشكل و الوصول إلى الحل الأنسب لإرضاء الطرفين .

أما عن اللجنة الدينية لمسجد عمر ابن الخطاب وحسب تصريح المكلف بالمالية للجنة فنجد دورها ينحصر في الأعمال الخيرية التي تخدم مصالح المواطنين مثل إحصاء المعوزين و المحتاجين و الأرامل و المطلقات وضعاف الدخل و ترتيبهم بحسب الأولوية من حيث الاحتياج لتقوم بعد ذلك بتوزيع المساعدات على مستحقيها في المناسبات مثل قفة رمضان و الدخول المدرسي، كما تقوم بجمع التبرعات لبناء و ترميم مرافق دينية بالبلدية مثل مسجد عمر بن الخطاب الذي لا يزال قيد الإنجاز، وأيضا من مهامها جمع التبرعات لمساعدة المرضى في أي حي من أحياء البلدية حيث تقوم لجنة المسجد بدعوة المحسنين للتبرع والمساعدة لإجراء عمليات جراحية أو الفحوصات للمرضى الساكنين بالبلدية، و في حال وقوع وليمة عندهم كما تقوم أيضا بفض الصراعات بين الجيران و التوسط بينهم لحل المشكل بطرق توعوية كما صرح لنا المكلف بالمالية للجنة المسجد: "نجمعوا أموال من عند المحسنين نقدموها لواحد مريض و لا لبناء جامع، نتوسطوا بين

زوج متشاجرين وما نخلوهاش توصل للأمن " (مقابلة رقم 03)، هنا يمكن القول أن اللجنة الدينية تساهم في تنمية المجتمع المحلي خاصة بغرس الأخلاق الدينية الفاضلة وهذا ما نجده من خلال الحث على العمليات التطوعية كالتنظيف التنبه إلى مخاطر رمي القمامة وتلوث المحيط، القيام بأعمال التشجير.

أما فيما يتعلق بالجمعية الرياضية بالبلدية فهي أيضا لها أهمية و لأن بلدية حلاف صغيرة وتنتمي نوعا ما إلى الطابع الريفي و لا يوجد بها أماكن ترفيهية أو هياكل رياضية مجهزة و ما إلى ذلك من دور ثقافة أو دور الشباب إلا أن هذه الجمعية تحاول أن تخلق جو ترفيهي و تطوير الاختصاص الرياضي لكرة القدم لفائدة منخرطيها كتوفير الظروف المادية و التنظيمية الضرورية لممارسة الرياضة كما تقوم بإحياء مناسبات ثقافية مثل يوم العلم 16 أبريل على حد تصريح السيد رئيس جمعية النادي الهاوي لكرة القدم: " نقوموا بحفلات الأعياد الوطني أو العالمية نظموا دورات رياضية لكرة القدم أو أي نشاط رياضي آخر بين تلاميذ المدارس كإحياء يوم العلم أو تنظيم مسابقات للجري شبه مراطون.... الخ " (مقابلة رقم 02)

2.2. طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني مع السكان:

لجنة الحي حلقة الوصل بين الإدارة و المواطن ومن أهم شروط تأسيسها أن يكون داخل الحي نفسه ومع الأفراد الحي أنفسهم ليبدأ التشكيل بعد ذلك و اختيار و انتخاب أعضاء مكتبها المسير لترجع إلى السكان بصفة عامة و الحي الخارجي بصفة خاصة، إذ نجد بحي 17 أكتوبر لبلدية حلاف تربط علاقات جيدة بين لجنة الحي و السكان و هدفها هو التعاون

من أجل ترقية الحي السكني من رعاية المصالح الاجتماعية و بالأخص مصالح الحي، على أنهم يركزون على العمل الاجتماعي حيث أن الكاتب العام للجنة الحي يرى أن علاقته مع السكان جيدة في شقها المتعلق بالعمليات التطوعية كالنظافة حيث يقسم الحي الى أربع فئات تقوم بحملات تنظيف ويكون العمل دوري حسب تصريجه كما تكون هناك حملات تشجير كغرس أشجار مشمرة في مساحة فارغة بجوار هذا الحي.

فمن خلال السعي المتواصل للجنة الحي و سكانه يتصل أعضاء هاته اللجنة بالناظرين في الحي من سكانه لإعانتهم في تنفيذ برامجهم وحل مشاكلهم سواء تعلق الأمر بالاتصال بالجهات الإدارية المختلفة أو حتى للتأثير على أفراد الحي في حد ذاتهم عندما يتعلق الأمر بالسلوكيات و التصرفات الصادرة كما يجدون دعما من سكان الحي في حال وجود مشكل يمس الحي فيقومون بالمطالبة الجماعية و الاتصال الجماعي بالبلدية إذا استحال حل المشكل وهذا ما صرح به الكاتب العام للجنة الحي: "نعم نجد دعما وكل واحد فينا عندو رايبو الخاص و احنا نسير بالأغلبية في اتخاذ القرار الصائب الذي يخدم مصالحنا" (مقابلة رقم 01)

و على العموم فباعتبار لجنة الحي هي الممثل الشرعي و القانوني للسكان تجاه البلدية، فإنها تسعى إلى خدمتهم ورعايتهم والتكفل بشؤون الحي و متطلباته، ومن ثم فلا غرابة بعد ذلك في أن تنشأ علاقة ما بين ساكني الحي و أعضاء لجنته ونحن نجد هذه العلاقة من خلال محاولة لجنة الحي إشراك السكان في المشاريع الخاصة بالحي التي تم جميع أفرادها مثل التهيئة الحضريّة، النظافة، التشجير و الإنارة العمومية... الخ.

فهذه اللجنة تهدف كما جاء في قانونها الأساسي و في الفقرتين

الثانية و الثالثة من مادته الأولى إلى :

■ إثارة اهتمام المواطنين حول الأعمال المحلية التي تهدف لتحقيق الصالح العام للحي

■ تجنيد المواطنين للمساهمة في تسيير الشؤون المحلية و المشاركة في

خلق الظروف الملائمة لذلك.

في حين نجد اللجنة الدينية لمسجد عمر ابن الخطاب تربطها علاقة جيدة مع السكان

مبنية على أساس التعاون و التأزر للقيام بدورها كمؤسسة للمسجد في مساعدة الفقراء

و المساكين وذلك من خلال البحث و التقصي عنهم وإعداد بطاقة لذلك بالإضافة إلى هذا

تسعى إلى دعوة الشباب في يوم تطوعي لتنظيف المسجد أو حملات تنظيف شوارع البلدية،

المقابر خاصة بحلول فصل الصيف فتطوع خلق حسن له ثواب من عند الله ويساهم في تنمية

الحضرية للبلدية

أما فيما يتعلق النادي الرياضي الهاوي لكرة القدم وسكان البلدية فهناك علاقة حسنة

ذات هدف غير مربح تضمن التربية و التكوين الرياضي القاعدي وتحسين المستوى الرياضي قصد

تحقيق الأداء الرياضية، عند مقابلتنا مع رئيس الجمعية للنادي الرياضي الهاوي لكرة القدم أشار

لنا وجود مبادرات من شباب المنطقة حيث يقومون بتفعيل المشهد الرياضي من خلال إقامة وبرمجة

دورات رياضية بين الأحياء أو حتى داخل الحي نفسه كما يتلقون إعانات مالية من طرف بعض

المواطنين في البلدية على حد قوله: "نتلقى دعما ماليا أحيانا من عند بعض المواطنين هواة الرياضة من

أجل شراء بدلات رياضية، الإطعام، النقل و الاستحمام" (مقابلة رقم 02)

وتجدر الإشارة إلى أن هناك نقص كبير في مجالات الترفيه في البلدية كدور الشباب

قاعات الرياضة... الخ حيث يقوم النادي الرياضي الهاوي بأنشطة تعليمية تنشط داخل المركز

الثقافي البلدي لخلق جو ترفيهي و الحد من الآفات الاجتماعية كالمخدرات و العنف عند شباب

المنطقة.

3.2. طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني و الإدارة:

إن من أهداف لجنة الحي العمل على تكثيف التشاور بين الإدارة و المواطنين وتحسين

نوعية الخدمات المقدمة للحي في إطار تنمية محلية.

فقد نجد لجنة الحي من خلال سعيها لخدمة الحي وسكانه تتصل بمصالح البلدية المختلفة

من القائمين على النظافة إلى القائمين على المصالح التقنية لإصلاح الطرقات و الممرات داخل

الحي السكني كما تتصل من جهة أخرى بمنتخبين محليين القائمين على شؤون المنطقة لتوفير

الإمكانات اللازمة وتخصيص الإعانات بقدر حاجة الحي وسكانه خاصة عندما يشتكي المواطنون

من نقص المرافق العمومية أو تجهيزات أو ساحات لعب للأطفال مما يؤدي بأطفالهم إلى الذهاب

إلى أحياء بعيدة من مسكنهم من أجل اللعب وهذا ما يشكل الخوف عليهم من طرف

أولياءهم.

كما تعتبر العلاقة في مجملها تبادلية حيث تتصل لجنة الحي عند مطالبتها بالإدارة كما اشرنا في الفقرة السابقة في حين تتصل الإدارة باللجنة عند الحاجة لمساعدتها في حملة التنظيف والتشجير وإصلاح المحيط خاصة إذا كان هناك زيارة الوالي للبلدية أو رئيس الدائرة ، هذا من منظور الكاتب العام للجنة الحي: "نتعاون مع البلدية ونطالبها في نفس الوقت" (مقابلة رقم 01)

أما عن العلاقة بين اللجنة الدينية و بين الإدارة فيمكن القول أنها علاقة تعاون وذلك من خلال إحصاء المعوزين و الفقراء وترتيبهم في قائمة تعطى نسخة منها للبلدية للمصادقة عليها وتقديم المساعدات الخاصة التي تتلقاها من مديرية التضامن مثل قفة رمضان، الدخول المدرسي، في حين تتصل البلدية بلجنة المسجد لبرمجة بعض خطب الجمعة المتمثلة في الإرشاد وتوعية السكان لغرس قيم الثقافة الدينية المبنية على روح التضامن و التآزر و الحد من الآفات الاجتماعية، كما تتعاون البلدية و اللجنة الدينية لإحياء الأعياد الدينية مثل ليلة القدر إذ تقوم اللجنة بالتنسيق مع البلدية لإحياء هذه الليلة: "أحيانا نتعاونوا مع البلدية في خدمة السكان لكن البلدية لا تقدم لنا أي شيء فنحن لا نطالب وهي لا تقدم فالعلاقة علاقة أخوة وعمل بيننا". (المقابلة رقم 03)

أما بخصوص علاقة جمعية النادي الرياضي الهاوي مع البلدية تتسم بالتوتر بالرغم من مجهودات البلدية في مجال الرياضة إذ خصصت البلدية الثلث من ميزانيتها لهذا المجال كما قامت بإنجاز ملاعب جوارية في الآونة الأخيرة بالإضافة إلى بعض الهياكل الرياضية وان كانت قليلة ، إن اهتمام البلدية بالجانب الرياضي ضئيل جدا على حسب تصريح رئيس الجمعية الرياضية: " أن الملاعب الموجودة في البلدية لا تتوفر على الإمكانيات اللازمة كتجهيز ملعب وصيانته وعدم توفير النقل

للاعبين الذي يكون في أغلب الأحيان على عاتق ميزانية الجمعية مما اثر سلبا على نتائج الفريق بالإضافة إلى عدم الاستجابة لمطالب الجمعية عندما نتجه إليها بطلب التكفل بإشغالاتنا أو التسويق الذي يدفع إلى الملل وترك المطالب ". (المقابلة رقم 02)

4.2. مشاكل يتطلع المجتمع المحلي إلى حلها:

إن للجنة الحي دور في حل العديد من المشاكل المتعلقة بساكني الحي و المتمثلة أساسا في:

- مشكل النظافة حيث يقومون بالاتصال بالجهة الوصية للقيام بعملها المعتاد في رفع القمامة في الوقت المعتاد بالإضافة إلى عمليات التطوع الذي يقوم بها سكان الحي.
- مشاكل الإنارة العمومية في الحي فإذا كان عطل في مصابيح الإنارة العمومية تقوم لجنة الحي بالاتصال بالإدارة.
- مشكل نقص المياه الصالحة للشرب تقوم لجنة الحي بتعاون مع ساكني الحي لذهاب إلى إدارة الجزائرية للمياه لإصلاح العطب خاصة في فصل الصيف.
- مشكل انسداد قنوات الصرف الصحي تقوم لجنة الحي بالاتصال بالبلدية.

وهذا ما يظهر في تصريح الكاتب العام للجنة حي 17 أكتوبر "من أهم المشاكل التي

قمنا بحلها وضع إنارة عمومية التي لم تكن موجودة في الحي ، وضعنا حاويات للقمامة وقسمنا أربع أفواج

لنظافة الحي ، وضعنا مهملات في الطريق كما تدخلنا في مشكل التجار لي يحطوا سلعتهم على الرصيف"

فرغم كل مجهودات هذه اللجنة و تدخلاتها و استجابة البلدية في حدود إمكانياتها إلا أنه تبقى

مطالب سكان الحي لا تنتهي.

أما فيما يتعلق باللجنة الدينية فأساسا الحلول التي تقدمها تكون في الجانب الصلح و حل الخلافات بين المتخاصمين ومن أهم تدخلاتها فض النزاعات بين الجيران و رغم الجهد الكبير لهذه اللجنة إلا أن هذا المشكل لا يزال قائما بسبب البناء الفوضوي و محاولة الاستيلاء على أراضي ملك للدولة التي تكون مجاورة لساكين اثنين إذ يحاول كل طرف استغلال أكبر مساحة و لو على حساب الطرف الثاني فيخلق الصراع.

أما من جهة الجمعية الرياضية فهي في حد ذاتها لا تعاني من مشاكل إلا أن هناك محاولة تستحق الذكر وتمثل في مبادرة النادي الرياضي الهاوي لاتحاد حلاف وبتنسيق مع سكان حي 18 فيفري 1989 من اختيار قطعة أرض شاغرة ملك للدولة موجودة بهذا الحي و مطالبة رئيس البلدية لإعتمادها كملعب بلدي بهذا الحي وقد استجابت البلدية وقامت بدراسة الملف ووضعت ضمن المشاريع المقررة للسنة الجارية.

3. تحليل مقابلات المواطنين

1.3. توفر الحي على مرافق و تجهيزات عمومية:

تعتبر المرافق و التجهيزات العمومية من ضروريات الحياة ، وأداة للتمازج الاجتماعي كما أنها تعتبر من أهم العناصر التنموية المحلية التي تعكس الإطار المعيشي للمواطنين وفي هذا الإطار تشهد بلدية حلاف في السنوات الأخيرة أعمال تحديث كثيرة و في مقدمتها التهيئة الحضرية وهذا من خلال المستجوبين حول ما يتوفر عليه أحياء البلدية من ضروريات الحياة نجد معظمهم على اختلاف إحياءهم أنها نظيفة بتوفر شاحنة لجمع النفايات المتزلية في وقت محدد كما أن هذه الأحياء

مجهزة بإنارة عمومية، طرقات معبدة تجديدها في شبكات الصرف الصحي و المياه الصالحة لشرب في حين نجد مستحوب يصرح أن هذا الحي يتوفر على ملعب جوارى مجهز بالعشب الاصطناعي بالإضافة إلى مسبح شبه أولمبي و الذي يعتبران متنفس قوي لشباب المنطقة. (مقابلة رقم 03) و حسب اعتقادنا أن التنمية المحلية مست جميع أحياء البلدية و ركزت أكثر على قطاع الأشغال العمومية لترقية الوسط الحضري إلا أن بعض الأحياء من البلدية كحي 08 ماي 1945 و حسب تصريح القاطنة به بأنه الحي الوحيد الذي لم تمسه التهيئة الحضرية و مازال يعاني النقص بسبب عدم إنهاء أشغال العيادة المتعددة الخدمات الواقعة بهذا الحي. (مقابلة رقم 04)

2.3. وضعية النقل بالبلدية:

يعتبر النقل العمومي من المتطلبات اليومية للمواطنين في بلدية حلاف كما يعتبر أيضا أهم مشكل يؤرقهم منذ سنوات رغم الشكاوي المقدمة للمصالح المحلية، البلدية، الدائرة و مديرية النقل بولاية غليزان لكن دون جدوى و لازال يعاني جملة من النقائص و يتعلق الأمر بالنقص الكبير في وسائل النقل العمومي و كذا سيارات الأجرة حيث نجد هذه الوسائل قديمة و جد مهترئة كما نجدها قليلة لا تكفي مقارنة مع المواطنين الذين يستعملون النقل العمومي وهناك العديد من تصريحات المستجوبين تؤكد ذلك، ففي إحدى المقابلات صرح لنا مواطن من حي 19 ماي أن قطاع النقل يعاني من نقص في الوسائل و أغلبها قديمة و تنعدم شروط السلامة و الأمن و الراحة مما يشكل أزمة نقل للمواطنين و خاصة في الفترة الصباحية و المسائية و يتسبب في تعطيل مصالح المواطنين و خاصة أنها تستغرق وقت طويل رغم قصر المسافة الرابطة بين

بلدية لحلاف ودائرة وادي رهيو او بلدية لحلاف و دائرة عمي موسى لان البلدية تتوفر على

خطين فقط لحلاف- وادي ارهيو و لحلاف- عمي موسى بالإضافة إلى انعدام محطة لنقل

المسافرين صريحة ودائمة فمكان توقف الحافلات غير مهياً ويقع في مفترق الطرق مما يشكل

ازدحام وفوضى في الطريق. (مقابلة رقم 03)

3.3. هل توزيع المرافق العمومية على الأحياء متساو؟

فيما يخص توزيع المرافق و التجهيزات العمومية على مختلف أحياء البلدية نجد

تصريحات بعض المستجوبين تؤكد عدم منح المشاريع و التجهيزات العمومية بشكل متساوي بين

الأحياء وذلك من خلال وجود ساحات لعب للأطفال في بعض الأحياء وانعدامها في أحياء أخرى

وهذا ما أشار إليه احد المستجوبين في حين يرى مستجوب آخر نفس الإشكال عدم إعطاء

الأحياء المرافق و التجهيزات العمومية بشكل متساو و الذي أشار إلى انعدام الملعب جوارى بالحي

و الذهاب لأحياء أخرى للعب رغم الطلب الملح عليه من قبل شباب القاطن به للجهات الوصية

(مقابلة رقم 02) و في تصريح آخر نجد أن توزيع المرافق و التجهيزات العمومية للأحياء بشكل

متساو وهذا ما أكده مستجوب من حي آخر (مقابلة رقم 03) ، لكن حسب اعتقادنا أن هذا

الحي موجود وسط البلدية و التي أولت السلطات البلدية الاهتمام به أكثر حيث نجده مجهز بملعب

جوارى و مسبح شبه اولمبي وهذا ما يطمح إليه شباب الأحياء الأخرى و هذا ما أكدته

مستجوبة على حد تعبيرها "أظن أنه لا يوجد تمييز بين الأحياء " : (مقابلة رقم 04) رغم نقص

التهيئة الحضرية في الحي الذي تقطن به حسب تصريحها إلا انه مجهز بساحة عمومية و مكان لعب للأطفال.

4.3. أهم المشاكل التي تعترض سبيل الحي:

لقد عرفت بلدية لحلاف كباقي بلديات الوطن العديد من المشاريع التنموية غيرت وجه البلدية مقارنة مع سنوات مضت، إلا أن رغم الجهود المبذولة في مجال التنمية يبقى سكان البلدية يعانون من مشاكل عديدة و التي أصبحت تؤرقهم مثل إهتراء طرقات بعض الأحياء مما أثار استياء ساكنيها الذين لطالما طالبو بتصليحها خاصة في أيام تساقط الأمطار التي يصعب المشي فيها، قدم قنوات الصرف الصحي و التي أحيانا تتسرب منها المياه الملوثة بسبب انسداد البالوعات وكذا عدم تجديد قنوات المياه الصالحة للشرب هذا حسب ما صرحت به مستجوبة (مقابلة رقم 04)، و يبقى هذا الحي الوحيد من بين أحياء البلدية يعاني من انعدام التهيئة الحضرية بالرغم من الشكاوي المقدمة لمسئولي البلدية، لكن دون استجابة بحجة عدم اكتمال أشغال مشروع العيادة المتعددة الخدمات في حين يصرح مستوجب: "بأن هذا الحي يعاني من غياب أماكن لتسليية ومساحات لعب للأطفال بحيث ينتقلون إلى أماكن بعيدة عن مقر سكنهم من أجل اللعب مما يسبب قلق الأولياء، بالإضافة إلى النقص الفادح في الفضاءات الخضراء و الحدائق في البلدية ككل لكي يلجأ إليها العائلات للاستراحة" (مقابلة رقم 01).

و في الوقت ذاته يصرح مستجوب: "أن هذا الحي يعاني من فوضى عارمة جراء تحويل أرصفته إلى سوق فوضوي أصبح يعرقل سير المارة و الذي خلق فوضى وإزعاج لدى السكان و شوه صورة المحيط، حيث أتخذ التجار الأحرار وحتى أصحاب المحلات الأرصفة معرضا لمختلف المنتجات

و السلع و لو على حساب أبواب بعض السكان و رغم الشكاوي المقدمة لسلطات البلدية إلا أنها تبقى

تماطل في الرد". (مقابلة رقم 03)

و من جهة أخرى تعرف المرافق الشبانية و الملاعب الجوارية نقص فادح في البلدية لا بل

انعدامها في العديد من الأحياء إذ أصبحت حلم يراود الشباب لاسيما وأن فرص التشغيل في

البلدية ضئيلة جدا، و من بين المشاكل التي أصبحت تؤرق البلدية البناء الفوضوي و ضم مساحات

فارغة ملك للدولة من قبل بعض المواطنين التي تتواجد بجوار مساكنهم، مما تسبب في النزاع

والخلاف بين السكان، إضافة إلى مشكلة عدم إنهاء العديد من الأشغال في مجال التهيئة الحضرية

وكذا تأخير المقاولين لاستكمال مشاريعهم.

5.3. هل يوجد يوم مخصص لاستقبال المواطنين؟

في إطار تعليمة وزير الداخلية والجماعات المحلية بتخصيص يوم في الأسبوع لاستقبال

المواطنين من أجل تحسين الخدمة العمومية وتقريب الإدارة من المواطن تسعى بلدية حلاف إلى

تطبيق التعليمة الوزارية بصرامة وتخصيص يوم الثلاثاء لاستقبال المواطنين و الإصغاء لانشغالاته م

وما أكدده لنا جل المستجوبين أنه لا يوجد إشكال في استقبال رئيس المجلس الشعبي البلدي أو أحد

نوابه وكذا سهولة استخراج مختلف الوثائق الإدارية.

6.3. استجابة البلدية لاحتياجات المواطنين:

لقد قطعت بلدية حلاف أشواطاً في مجال التنمية المحلية وتحسين الإطار المعيشي للسكان

إلا أنها تبقى تعاني من بعض المشاكل التي تعترض حياتهم اليومية أملاً من البلدية التكفل

بانشغالاتهم، فمن خلال ما أكده لنا جل المستجوبين أن رئيس البلدية أو حتى أعضاء المجلس الشعبي البلدي يقومون باستقبال المواطنين و السماع لانشغالاتهم لكن تبقى الاستجابة نسبية فقد نجد مستجوبة تصرح بأن البلدية لا تستجيب لطلبات المواطنين إلا للضرورة القصوى كما تسميها "سياسة البريكولاج " (مقابلة رقم 04) مثل حالات انسداد في البالوعات خاصة عند سقوط الأمطار أو عطب في الإنارة العمومية و انقطاع الكهرباء أو تذبذب في توزيع المياه الصالحة لشرب خاصة في فصل الصيف وتبقى البلدية عاجزة عن تلبية أغلب الاحتياجات الضرورية للسكان رغم الطلبات الموجهة لها.

المحور الثالث: الاستنتاجات.

يمكن تلخيص نتائج الدراسة المقدمة في سالفنا في اشكاليتنا و على ضوء الفرضيات

المقترحة كما يلي:

1. استنتاجات الفرضية الأولى:

"يعمل المجلس الشعبي البلدي على تحسين وترقية الوسط الحضري بما يستجيب

لتطلعات المجتمع المحلي"

■ طبيعة المشاريع المنجزة من تلبس حضري تعبيد الطرقات تجديد شبكات المياه الصالحة

للشرب وكذا شبكات المياه القذرة، وضع الإنارة العمومية في طرقات الحي خاصة في

الفترة الممتدة من 2017/2012

■ تستجيب الولاية في المقدمة للمشاريع الخاصة بالتهيئة الحضرية من ضمن

مقترحات المجلس الشعبي البلدي

■ تحسين الخدمة العمومية من خلال تهيئة مقر البلدية وتجهيزه وإنجاز مقر الحالة المدنية بما فيها

المصلحة البيومترية وتجهيزها لتخفيف على المواطنين عبئ استخراج وثائقهم.

■ تدعيم قطاع الصحة بعيادة متعددة الخدمات و العديد من وسائل نظافة المحيط

■ الاهتمام بقطاع التعليم من حيث المرافق التي تجسدت في المرحلة الابتدائية

وتجهيزها بوسائل حديثة.

■ تخصيص البلدية غلاف مالي من أجل عدة عمليات تنموية لضمان محيط نظيف

و ملائم للعيش من نظافة الأحياء و الشوارع.

■ استفادة البلدية من حصة سكنية اجتماعية قليلة لا تتوافق وطلبات

الكثير للسكن الاجتماعي في البلدية

■ نقص النقل العمومي بالبلدية مما أدى إلى خلق أزمة في حركة النقل وتقديم

المواطنين العديد من الطلبات للبلدية في هذا المجال.

ومن خلال ما سبق يتضح جلي أن جل النسب التي تدل على صدق الفرضية الثالثة

كانت كلها تقريبا إيجابية مما يثبت لنا صحة الفرضية الأولى التي مؤداها: يعمل المجلس الشعبي

البلدي على تحسين و ترقية الوسط الحضري بما يستجيب لتطلعات المجتمع المحلي.

2. استنتاجات الفرضية الثانية:

"يسعى المجلس الشعبي البلدي إلى إحداث التنمية المحلية في إطار الموارد المالية التي يحوزها"

■ يتمثل دور البلدية في تقديم اقتراحات في المخطط البلدي للتنمية P.C.D و تبقى

الولاية تستجيب حسب إمكانياتها.

■ يرى معظم الباحثين أن مشاركتهم في المخطط البلدي للتنمية P.C.D بمختلف مراحل

نسبية وغير كافية في إعدادة بالرغم من الأهمية البالغة التي يحتلها هذا المخطط في حياة

البلدية.

■ نقص الموارد المالية و الطبيعية أدى إلى اعتماد البلدية على إعانات الولاية

(البلدية فقيرة من حيث الموارد)

- العجز المالي للبلدية أدى بها إلى توفير مشاريع إنتاجية مفيدة تستجيب لاحتياجات المحلية بالدرجة الأولى وهذا ما رأيناه في طبيعة المشاريع المنجزة في البلدية .
- لا يتم الموافقة من طرف الولاية إلا على بعض المشروعات التي يقترحها المجلس الشعبي البلدي وذلك لسبب رئيسي وهو الغلاف المالي وإعطاء الأولوية لبعض المشروعات التي تراها الولاية أكثر أهمية لتحقيق المصلحة العامة.
- وهنا نجد أن قضية المال وقضية السيطرة على القرار تبقى قضية عالمية أي من يملك سلطة المال يملك سلطة القرار في أي مجال.
- ومن خلال ما سبق يتضح بشكل جلي أن النسب التي تدل على صدق الفرضية الثانية كانت معظمها سلبية ويمكن الإشارة بتحفظ إلى نفي الفرضية التي مؤداها يسعى المجلس الشعبي البلدي على إحداث التنمية المحلية في إطار الموارد المالية التي يجوزها.

3. استنتاجات الفرضية الثالثة :

"لا يمكن تحقيق تنمية محلية بعيدا عن تطلعات المجتمع المحلي ومشاركته

فضلا عن المجتمع المدني"

- تعاون المجتمع المدني و السكان للنهوض بتنمية محلية من خلال الاحتكاك و التواصل بين الاثنين اللجان و السكان
- وجود تعاون بين البلدية و المجتمع المدني فيما بينهما وذلك من خلال التشاور و التنسيق لخدمة السكان.

- تعتبر لجنة الحي همزة وصل بين الإدارة و المواطن من خلال التكفل بالانشغالات السكان وتقديم اقتراحات و التعاون على تنفيذها
- تعمل لجنة الحي بالتنسيق مع السكان بترقية الوسط الحضري وذلك بتعاون على المحافظة على نظافته وممتلكاته العامة
- الدور الخيري الذي تقوم به لجنة المسجد بما يخدم مصالح المواطنين بإحصاء المعوزين و الأرامل و المطلقات و ضعاف الدخل و توزيع المساعدات على مستحقيها في المناسبات للحد من ظاهرة الفقر.
- جمع التبرعات من عند المحسنين من أجل المساهمة في عمليات خيرية كمساعدة مرضى الفقراء أو المساهمة في بناء مساجد.
- برمجة خطب الجمعة في الإرشاد و توعية السكان بغرس قيم ثقافية دينية مبنية على روح التضامن و التأزر و الحد من الآفات الاجتماعية.
- غرس روح التعاون من أجل تنمية شاملة وذلك بالحث على العمليات التطوعية كالنظافة و التنبيه إلى مخاطر رمي القمامة و تلوث المحيط، و القيام بأعمال التشجير.
- مساهمة الجمعيات الرياضية بالترفيه من خلال النشاطات الرياضية التي تقوم بها و كذا أنشطة تعليمية داخل المركز الثقافي للبلدية و الحد من الآفات الاجتماعية كالمخدرات.

ومن خلال ما سبق يتضح بشكل جلي أن جل النسب التي تدل على صدق الفرضية

الثالثة كانت كلها تقريبا إيجابية مما يثبت لنا صحة الفرضية الثالثة التي مفادها :لا يمكن تحقيق تنمية

محلية بعيدا عن تطلعات المجتمع المحلي و مشاركته فضلا عن المجتمع المدني.

خلاصة:

وعموما حاولنا تحديد طبيعة موضوع الدراسة الميدانية موضحين أهم الجوانب التي يمكن أن تقيد فيها كل الخطوات التي تم إتباعها من خلال المحاور الثلاثة للفصل الميداني حيث تم إبراز أهم الانجازات التي حققتها البلدية في الفترة الممتدة من 2012-2017 ثم في المحور الثاني تم إبراز تحليل بحثنا أو بالأحرى تحليل المعطيات من خلال المقابلات المجلس الشعبي البلدي و المجتمع المدني و المواطنين ومحاولة التعامل مع معطيات الواقع بجرأة علمية دون أي تردد و في الأخير المحور الثالث و الذي توصلنا فيه إلى نتائج المعطيات في ضوء فرضيات البحث و التي نلتمس من وراءها إيضاح إشكالية البحث أكثر وتفصيلها.

الذاتية

خاتمة:

وفي الختام يمكن القول أن البلدية في الجزائر شهدت تطورا منذ الاستعمار الفرنسي إلى غاية يومنا و كان لها علاقة وطيدة مع التنمية المحلية باعتبارها الجماعة الإقليمية الأقرب للمواطن كما تعتبر التنمية المحلية هدفا من الأهداف الرئيسية للبلدية و التي تسعى إلى تحقيقها، كما تم استنتاج أن الدولة تسعى لإرساء نظام اللامركزية و يتجلى ذلك في منح البلدية كل الوسائل و الصلاحيات التي تمكنها من القيام بمهامها و اختصاصها حتى و لو تبين من خلال دراسة الحالة في البحث أن هذه الصلاحيات غير كافية و لا تتماشى و متطلبات التنمية المحلية للبلدية كما يتجلى من خلال القانون الجديد للبلدية و الذي كانت فيه محاولة لإعادة الاعتبار للبلدية و يظهر هذا و ذلك بإشراك المواطن و المجتمع المدني في التنمية المحلية و في صنع القرار المحلي، فلا بد من أن يتم نقل المجتمع المدني من العمل التطوعي إلى التسيير من خلال تقوية العلاقة بين مختلف الجمعيات و البلدية حتى تكون هناك شفافية بالقدر الكافي من خلال حضورهم جلسات مداورات المجلس الشعبي البلدي و إبداء آرائهم و اقتراحاتهم و كذلك تعليق مستخرج المداورات في لوحة الإعلانات الخاصة بالبلدية لتسهيل عملية التفاعل الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي.

فالتسيير الجيد للبلدية لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال إشراك الأفراد المحليين عن طريق تمكينهم من إدارة شؤونهم المحلية بأنفسهم.

ومن خلال العودة إلى مساهمة البلدية في التنمية المحلية فإننا نرى أنه معظم الإنجازات
التنموية في بلدية لحلاف عبارة عن إنجازات فورية وقطاعية، حيث لم تحقق الفعالية المرجوة وهذا
راجع إلى نقص الموارد المالية الداخلية مما جعلها تعتمد على إعانات الوصاية المتمثلة في الولاية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1. المراجع باللغة العربية:

1.1. الكتب:

- لخضر عبيد: التنظم الإداري للجماعات المحلية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، (د. ت).
- محمد عبد الله عبد الرحيم: أساسيات الإدارة والتنظيم، ط3، مصر: مطبعة دار التأليف، 1993.
- محمد علي محمد: مقدمة في البحث الاجتماعي، بيروت، لبنان: دار النهضة العربية للصناعة، 1983.
- محمد الصغير بعلوي: قانون الإدارة المحلية الجزائرية، الرغاية: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004.
- محمد العربي مسعودي: المؤسسات المركزية المحلية في الجزائر- الولاية والبلدية (1516-1962)، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.
- منال طلعت محمود: التنمية والمجتمع، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001.
- موريس أنجرس: منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية ، ترجمة بوزيد صحراوي و آخرون، الجزائر: دار القصة للنشر، 2004.
- سامية محمد جابر: علم الاجتماع المعاصر، (د. ط)، بيروت، لبنان: دار النهضة العربية، 1989.
- عبد الهادي الجوهري و آخرون: دراسات في التنمية الاجتماعية ، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1986.
- علي إبراهيم: اقتصاديات التنمية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1991.
- عمار بوضياف: الوجيز في قانون الإدارة، الجزائر، دار ربحانة، (د.ت.ن).
- ...: شرح قانون البلدية، ط1، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع 2012.

- عمار عوابدي: دروس في القانون الإداري الجزائري، ط1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1974.
- ...، دروس في القانون الإداري، ط3، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.

2.1. الأطروحات:

- لويـزة مصـيـبـح: الإدارة المحلية والتنمية، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 1998.
- أحمد عمـيـروـش: الجماعات المحلية وديوان الوالي، رسالة ماجستير مقدمة لقسم علوم التنظيم بمعهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2001، ص05.

3.1. نصوص قانونية:

- الجريدة الرسمية لسنة 1990، الجزائر: عدد 15.
- القانون رقم: 29/90 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير، الجريدة الرسمية رقم 52.
- القانون رقم: 24/67 المؤرخ في 18 جانفي 1967 المتعلق بالبلدية الجريدة الرسمية العدد 06.
- القانون رقم: 08/90 المؤرخ في 07 أفريل 1990 المتعلق بالبلدية الجريدة الرسمية العدد 15.
- قانون رقم: 11/10 مؤرخ في 22 جوان 2011 يتعلق بالبلدية (الجريدة الرسمية رقم 37 الصادرة بتاريخ: 3 جويلية 2011).

3.2. المعاجم والموسوعات:

- ابن منظور: لسان عرب المحيط، المجلد الثاني، بيروت: دار لسان العرب، 1998.
- الشيخ عبد الله البستاني: البستان لمعجم لغوي مطول، ط2، بيروت: مكتبة لبنان، 1992.
- ريمون بودوك و فابوريك: المعجم النقدي في علم الاجتماع، ط1، القاهرة: سليم حداد ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.
- إبراهيم منكور: معجم العلوم الاجتماعية، مصر، الهيئة العامة للكتاب، 1975.
- عبد الفتاح مراد: موسوعة البحث العلمي وإعداد الوسائل والأبحاث و المؤلفات.

2. المراجع باللغة الأجنبية

- FRONCOIS G.ZEGLE: **dictionnaire des sciences hummains.Anthropologies/Sociologies**, Imprimé en France, p330, 1997.
- LAHCENE SERIAKM : **decentralization et animation des collectivités, angledition**, Alger, p157, 1998.

العلماء حق

دليل المقابلة

I. مقابلات المجلس الشعبي البلدي

- السنة: سنة
- الجنس: ذكر / أنثى
- مستوى التعليم: بدون مستوى ابتدائي متوسط ثانوي جامعي دراسات عليا
- الحالة العائلية: متزوج أعزب مطلق أرمل

هل يستطيع المجلس الشعبي البلدي إعداد المخطط البلدي للتنمية بكل مراحلها؟

ما هي أولويات استجابة الولاية لمقترحات المجلس الشعبي البلدي في المخطط البلدي للتنمية؟

ما هي طبيعة المشاريع التي أنجزت بالبلدية و حسب الأولوية؟

II. مقابلات المجتمع المدني

- السنة: سنة
- الجنس: ذكر / أنثى
- مستوى التعليم: بدون مستوى ابتدائي متوسط ثانوي جامعي دراسات عليا
- الحالة العائلية: متزوج أعزب مطلق أرمل

-الصفة في لجنة الحي ؟

-كيف انشأت هاته الجمعية ؟

-ما هي أهم المشاكل التي تتطلعون في حلها ؟

-هل تتواصلون مع سكان الحي ؟

-هل تجدون دعما من سكان الحي في حل المشاكل ؟

-كيف هو تواصلكم مع إدارة البلدية ؟

-كيف هي استجابة البلدية لمطالبكم ؟

-هل يمكن إعطاء بعض الأمثلة للمشاكل التي قمتم بحلها إلى الآن ؟

III. مقابلات المواطنين

-السن: سنة

-الجنس: ذكر / أنثى

-مستوى التعليم: بدون مستوى ابتدائي متوسط

ثانوي جامعي دراسات عليا

-الحالة العائلية متزوج أعزب

مطلق أرمل

-موقع حيك من البلدية الأطراف الوسط

-ما هي مدة إقامتك في هذا الحي ؟

-هل حيك يحتوي على طرق معبدة و أرصفة واسعة ؟

هل يوجد في حيك قنوات مياه صالحة للشرب و قنوات الصرف الصحي ؟

هل يوجد بحيك مرافق و تجهيزات عمومية ؟

هل هذه المرافق و التجهيزات العمومية تعاني من تدهور و إهمال ؟

هل يمكن أن تحصي لنا بعض المشاكل التي يعاني منها الحي ؟

هل سبق و أن تعاملت مع لجان الأحياء في حل هذه المشاكل أو بعضها ؟ و كيف تم حل المشكل ؟

هل هناك يوم مخصص لاستقبال المواطنين من طرف مسؤولي البلدية ؟

هل تقوم البلدية بخرجات ميدانية في حال وجود مشكل يخص المواطن أو الحي ؟

هل تقوم البلدية بتلبية مطالبكم ؟

هل تتوفر وسائل النقل العمومي للبلدية ؟

ما هي أهم خطوط النقل العمومي المتوفرة في البلدية ؟

ما هي وسائل النقل العمومي المستعملة في البلدية ؟

هل توجد محطات مواقف مجهزة للنقل العمومي ؟

هل توجد بعض المعوقات التي تعترض سبيل الوصول إلى مشاكل الحي ؟ و كيف ؟

هل تعتقد أن إعطاء الأحياء المرافق و التجهيزات يكون بشكل متساو ؟

معطيات مقابلة المجلس الشعبي البلدي

رقم المقابلة	السن	الجنس	المستوى التعليمي	الحالة المدنية	الوظيفة داخل المجلس	مدة الإقامة بالبلدية	استجابة الولاية لمتطلبات البلدية	أولويات البلدية في التنمية	طبيعة المشاريع التي أنجزت في البلدية
01	28	ذكر	جامعي	أعزب	رئيس اللجنة الاجتماعية و الثقافية و الرياضية	مولود بهذه البلدية	بعضها	تهيئة الحضرية لطرقات السكن	الخدمة العمومية رياضية ترفيهية
02	62	ذكر	التعليم المتوسط	متزوج	رئيس المجلس الشعبي البلدي	مولود بهذه البلدية	معظمها	- تهيئة الحضرية - تجديد شبكة الصرف الصحي و الشرب - ترميم المدارس الابتدائية	الخدمة العمومية السكن الرياضة اقتصادية بناء محلات تجارية
03	54	ذكر	ثانوي	متزوج	رئيس لجنة تهيئة الإقليم و التعمير و السياحة	مولود بهذه البلدية	بعضها	- تهيئة الحضرية - تجديد شبكة الصرف الصحي و الشرب - بناء مسبح جوارى	الخدمة العمومية و الرياضة
04	37	ذكر	جامعي دراسات عليا	متزوج		مولود بهذه البلدية	بعضها	- تهيئة الحضرية - تجديد شبكة الصرف الصحي و الشرب - بناء مسبح جوارى	الخدمة العمومية و الرياضة

معطيات مقابلة المجتمع المدني

رقم المقابلة	السن	الجنس	التعليمي المستوى	الحالة المدنية	الصفة في لجنة الحي	دور المجتمع المدني في البلدية	علاقة المجتمع المدني مع السكان	علاقة المجتمع المدني مع البلدية	اهم المشاكل التي تم حلها
01	41	ذكر	جامعي	متزوج	الكاتب العام للجنة الحي	<ul style="list-style-type: none"> - ترقية الحي السكني - الحفاظ على الحي و نظافته - فض النزاعات بين ابناء الحي. - الدفاع عن مصالح الحي - القيام بعمليات تطوعية - كالتشجير و التنظيف - التدخل في حال وجود مشكل في الحي 	<p>جيدة يسودها التعاون و التفاهم</p>	<ul style="list-style-type: none"> - حسنة مبنية على التشاور - المطالبة بتحسين نوعية الخدمات المقدمة للحي - طرح مشاكل التي تمس الحي و المطالبة بحلها - المساعدة بالأعمال التطوعية كالنظافة و التشجير علاقة تبادلية - التنمية في حال وجود خلل في الحي - الاستجابة للمطالب على حسب الامكانيات 	<ul style="list-style-type: none"> - حل مشكل وضع التجار للسلع و بيعها في الرصيف - وضع الانارة العمومية في الحي - تقسيم الحي الى اربع افواج من اجل نظافته - وضع ممهلات في الطريق
02	38	ذكر	ثانوي	متزوج	رئيس الجمعية الرياضية	<ul style="list-style-type: none"> - خلق جو رياضي ترفيهي في البلدية 	<p>علاقة متوترة</p> <p>الرياضي القاعدي و تحسين المستوى الرياضي</p>	<ul style="list-style-type: none"> - علاقة متوترة - نقص الهياكل القاعدية للرياضة - عدم اهتمام البلدية بالجانب الرياضي 	<ul style="list-style-type: none"> - اختيار قطعة ارض لانجاز ملعب جواربي ببلدية
03	60	ذكر	المتوسط	متزوج	المسؤول المالي للجنة الدينية	<ul style="list-style-type: none"> - الوعظ و الإرشاد - احصاء المعوزين و الأرامل و ضعاف الدخل - تقديم المساعدات بحسب الاولوية - بناء المساجد و تجهيزها عن طريق جمع التبرعات - شراء مستلزمات الولايم من اواني و خيم 	<p>جيدة</p> <p>و التعاون و التآزر</p> <p>جيدة مبنية على اساس الاحترام</p>	<ul style="list-style-type: none"> - فض نزاع بين جارين من اجل الاستيلاء على قطعة ارض ملك الدولة تم فض النزاع و التدخل بالوساطة امام الجهات الامنية - شراء مستلزمات الولايم من اواني و خيم 	

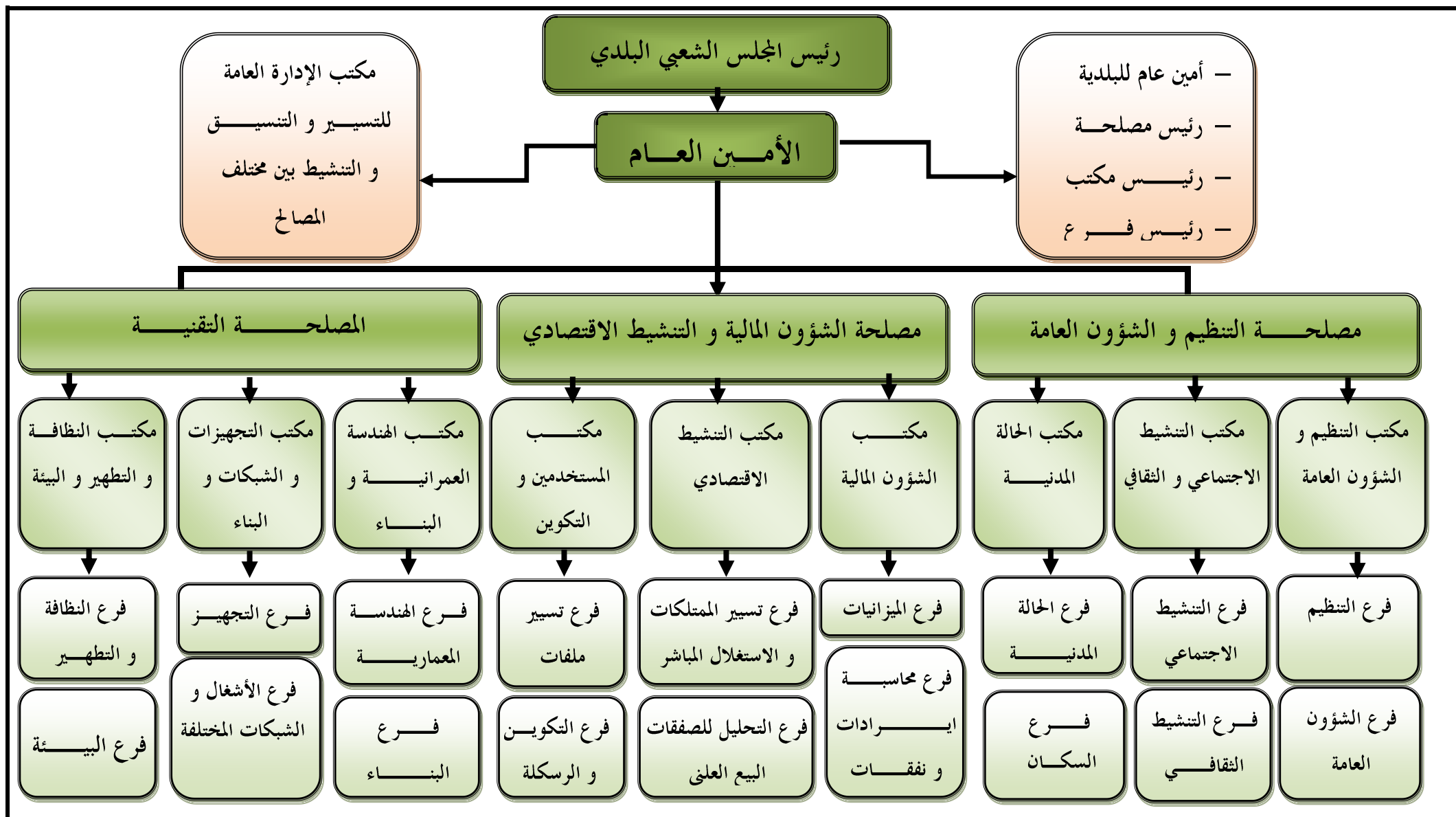
معطيات مقابلة المواطنين

تسمية الحي	السن	الجنس	التعليمي المستوى	مدة الإقامة في الحي	الحالة المدنية	توفر الحي على مرافق و تجهيزات عمومية	وضعية النقل العمومي بالبلدية	إعطاء الأحياء المرافق و التجهيزات بشكل متساو	أهم المشاكل التي تعترض سبيل الحي	هل يوجد يوم مخصص للاستقبال	استجابة البلدية لاحتياجات المواطنين
01 في 18 فيفري 1989	34	ذكر	جامعي	منذ الولادة	أعزب	<ul style="list-style-type: none"> - وجود طرق معبدة - أرصفة واسعة - إنارة عمومية - أماكن رمي القمامة و نظافة الحي. - قنوات الصرف الصحي و المياه الصالحة للشرب 	<ul style="list-style-type: none"> - وجود وسائل نقل قديمة و متهترئة قليلة و تسبب أزمة في النقل - وجود محطتين تربطان البلدية. 	<ul style="list-style-type: none"> - إعطاء الأحياء المرافق و التجهيزات بشكل متساو 	<ul style="list-style-type: none"> - قدم الإنارة العمومية - عدم وجود أماكن تسلية أو مساحات خضراء أو مساحات لعب للأطفال - البناء الفوضوي سبب في عدم تعبيد بعض الطرق 	<ul style="list-style-type: none"> - يوجد يوم مخصص هو يوم الثلاثاء - يستقبل رئيس البلدية أو نواب في سائر ايام الأسبوع اذا كانوا بمقر البلدية 	<ul style="list-style-type: none"> تلبية الأشياء الضرورية مثلا عطب بالإنارة أو انسداد قنوات الصرف الصحي أو مثلا عطب في مياه الشرب تتصل بالبلدية لكي يصلحو العطب و يقومون بتلبية الاحتياجات
02 في 08 ماي 1945	38	ذكر	ثانوي	منذ الولادة	متزوج	<ul style="list-style-type: none"> - وجود طريق معبد مع تحسين حضري للأرصفة - وجود شاحنة تحمل القمامة من أمام الباب - تجديد قنوات الصرف الصحي - مساحات خضراء، ساحة لعب للأطفال - قنوات مياه صالحة للشرب جديدة - إنارة عمومية جديدة 	<ul style="list-style-type: none"> - أنا لا استعمل النقل الجماعي لكن توجد وسائل نقل قديمة جدا مما يجعل أزمة في التنقل 	<ul style="list-style-type: none"> - عدم إعطاء الأحياء بالتساوي لأنه توجد أحياء فيها بعض التجهيزات و المرافق العمومية لا توجد عندنا - عدم توزيع التجهيزات بالتساوي على الأحياء 	<ul style="list-style-type: none"> - لا توجد مشاكل في الحي لكن نريد ملعب جوارى في الحي 	<ul style="list-style-type: none"> - نعم فمار الثلاثاء يوم مخصص يستقبل فيه الرئيس او النواب لي معاه 	<ul style="list-style-type: none"> - يخرجوا عندما تكون في مشكل في الحي أو المواطنين يخرجوا للمعاينة. - تلبية طلبات الضرورية للحياة فقط في حدود كإنقطاع الماء أو الكهرباء أو انسداد البالوعات او قناة الصرف الصحي

<p>- تقوم البلدية بمعاينة الحي في حال وجود مشكل كما تلي بعض المطالب اذا كان للضرورة القسوى</p>	<p>- يوجد يوم مخصص هو يوم الثلاثاء يستقبل فيه المدير اذا ما كاش عندو اجتماع يستقبل المواطنين</p>	<p>- عدم وجود ممهلات بطريق الحي الشيء الذي يجعل أصحاب السيارات يسرون بسرعة و يشكلون خطر على الأطفال - وضع أصحاب المحلات سلعهم على الأرصفة مما يؤدي إلى الراجلين السير في الطريق بدل الرصيف</p>	<p>- نعم اعطاء الاحياء بشكل متساو كل حي كيفاه تميز واحد فيه ملعب و الاخر مسبح لا تستطيع البلدية التركيز على كل المرافق رفي حي واحد لازم توزعها</p>	<p>- نعم تتوفر وسائل النقل لكن بنسبة قليلة و توجد مثل الكارسان أو الطاكسي لكنها قديمة - انعدام محطة للنقل العمومي و عدم وجود مرافق مجهزة في كل 20 متر</p>	<p>- إنارة عمومية - طرق معبدة و أرصفة واسعة - استبدال قنوات الصرف الصحي من قنوات إسمنتية إلى قنوات بلاستيكية - ملعب جوارى - مسبح بلدي</p>	<p>متزوج</p>	<p>اقل من 20 سنة</p>	<p>ابتدائي</p>	<p>ذكر</p>	<p>45</p>	<p>03 في 17 أكتوبر 1961</p>
<p>- تقوم البلدية بخرجة ميدانية في حال وجود مشكل او للضرورة القسوى - تلي بعض المطالب مثل اعادة اصلاح شيء بطريقة مؤقتة في انتظار اكمال مشروع العيادة و تقوم بتهيئة حضرية و هذا ما وعد به رئيس البلدية</p>	<p>- يستقبل يوم الثلاثاء</p>	<p>- الطرق غير معبدة و الرصيف ما فيهمش كراج و حتى قنوات الصرف الصحي بقات القديمة و لم تجد و كذا تاع الشراب و سبب عدم اكمال مشروع العيادة المتعددة الخدمات لي راه في طور الانجاز - انسداد قنوات الصرف الصحي أدى إلى انفجارها و تسرب المياه القذرة أمام المنازل و هذا ما يؤدي إلى تلوث المحيط</p>	<p>- أظن انه لا يوجد تمييز بين الأحياء.</p>	<p>- توجد وسائل مثل الكارسان او الطاكسي ينقلو بين وادي رهيو لحلاف او عمي موسى لحلاف و هي قليلة جدا او وسائل النقل قديمة و توجد مواقف الانتظار</p>	<p>- إنارة عمومية - ساحة عمومية - أماكن لعب الاطفال</p>	<p>عزباء</p>	<p>اقل من 10 سنوات</p>	<p>جامعي</p>	<p>انثى</p>	<p>25</p>	<p>04 في 08 ماي 1945</p>

قائمة الجداول

1. جدول رقم 01: مشاريع البلدية في لأجل عصرنة الإدارة (2013-2016) 45
2. جدول رقم 02: مشاريع البلدية في لتجديد شبكة المياه الصالحة للشرب (2013-2016) 47
3. جدول رقم 03: مشاريع البلدية في لأجل تجديد قنوات الصرف الصحي (2013-2016) 47
4. جدول رقم 04: مشاريع البلدية لتهيئة الطرقات (2013-2017) 49
5. جدول رقم 05: مشاريع البلدية في فرع التهيئة و التعمير (2013-2016) 50
6. جدول رقم 06: مشاريع البلدية المخصصة لفرع النظافة و النقاوة العمومية (2015-2016) 52
7. جدول رقم 07: مشاريع البلدية المخصصة لقطاع التعليم (2015) 53
8. جدول رقم 08: مشاريع قيد الانجاز مخصصة لقطاع التعليم (2017) 53



الشكل رقم 01: الهيكل التنظيمي لبلدية حلاف